

لجان التحقيق

المحكمة العسكرية للجنايات الدائرة الرابعة

المتعددة علنا بجهة : مقر المحكمة العسكرية بالجبل الأحمر سعت ١٠٠٠ في ١ / ٣ / ٢٠١٧

رئيس المحكمة : السيد / هاني رامي محمد

وعضوية : السيد / محمد سليمان محمد

السيد / محمد مرسى ذكي

وخصم ممثل الادعاء : ملازم أول / هشام طمعي

وسكرتيرة : مساعد أول / سامح سلام عمر

المحكمة العسكرية للجنايات الدائرة الرابعة

في القضية رقم ١٥٨ ٢٠١٥ ج ٤ شمال القاهرة

تمت

- |  |       |  |
|--|-------|--|
| ١- المدعو / علي عبد القادر تشدي عبد الغفار   | (مات) | مقيم سكتا : ش سعيد عز الدين - تلا - المنوفية     |
| ٢- المدعو / أحمد عبد الحليم أحمد زين         | (مات) | مقيم سكتا : ش الجمل - بركة السبع - المنوفية      |
| ٣- المدعو / صلاح محمد أحمد البحري            | (مات) | مقيم سكتا : البر الشرقي - شبين الكوم - المنوفية  |
| ٤- المدعو / أسامة محمد علي حسنين سويلم       | (مات) | مقيم سكتا : ميت خافان - شبين الكوم - المنوفية    |
| ٥- المدعو / هاني لبيب فرج حامد حشاد          | (مات) | مقيم سكتا : مسكون / م. اشمون - المنوفية          |
| ٦- المدعو / مصطفى عبد الله محمد قابل         | (مات) | مقيم سكتا : العراقية - م. الشهداء - المنوفية     |
| ٧- المدعو / شريف مختار محمد شاهين            | (مات) | مقيم سكتا : زاوية رزين - م. متوف - المنوفية      |
| ٨- المدعو / ياسر قطب إبراهيم سيد الحنفى      | (مات) | مقيم سكتا : السادات - المنوفية                   |
| ٩- المدعو / زكية محمود يوسف أبو صليحة        | (مات) | مقيم سكتا : العراقية - م. الشهداء - المنوفية     |
| ١٠- المدعو / محمد أحمد عبد العزيز خليفة      | (مات) | مقيم سكتا : زاوية رزين - م. متوف - المنوفية      |
| ١١- المدعو / عاطف عمرو عبد الغنى الهوارى     | (مات) | مقيم سكتا : سدود - م. متوف - المنوفية            |
| ١٢- المدعو / عبد المقصود محمود حميدة         | (مات) | مقيم سكتا : متعلقة ٢٠ - مدينة السادات - المنوفية |
| ١٣- المدعو / أحمد محمد عبد المعز سفيان       | (مات) | مقيم سكتا : زاوية رزان - م. متوف - المنوفية      |
| ١٤- المدعو / سامي صبرى عبد الحميد عبد الدايم | (مات) | مقيم سكتا : طنبسى - م. شبين الكوم - المنوفية     |
| ١٥- المدعو / محمد علي عبد المجيد خفاجي       | (مات) | مقيم سكتا : ش الرشيدى - القصر العينى - القاهرة   |
| ١٦- المدعو / أنس أحمد خليلي احمدى            | (مات) | مقيم سكتا : م. شبين الكوم - المنوفية             |
| ١٧- المدعو / مصطفى سعد مصطفى القصاص          | (مات) | مقيم سكتا : م. شبين الكوم - المنوفية             |
| ١٨- المدعو / علي أحمد خليلي احمدى            | (مات) | مقيم سكتا : الزراعة ٢ - م. شبين الكوم - المنوفية |
| ١٩- المدعو / أسامة جمال إبراهيم سعد          | (مات) | مقيم سكتا : بختلى - م. شبين الكوم - المنوفية     |
| ٢٠- المدعو / عامر محسن محمد احمدى            | (مات) | مقيم سكتا : م. شبين الكوم - المنوفية             |
| ٢١- المدعو / أنس سامي طه شرف                 | (مات) | مقيم سكتا : م. شبين الكوم - المنوفية             |
| ٢٢- المدعو / أنس فوزى السيد شحاته زامل       | (مات) | مقيم سكتا : طنبسى - م. شبين الكوم - المنوفية     |
| ٢٣- المدعو / مصطفى حازم محمود زنتانى         | (مات) | مقيم سكتا : شبين الكوم - المنوفية                |
| ٢٤- المدعو / صلاح عبد العاطى محمد يوسف       | (مات) | مقيم سكتا : م. شبين الكوم - المنوفية             |
| ٢٥- المدعو / شروى عبد الرحمن عبد الشافى خليل | (مات) | مقيم سكتا : متعلقة ١٠ - مدينة السادات - المنوفية |
| ٢٦- المدعو / محبوب السيد عبد الفتى بولس      | (مات) | مقيم سكتا : شوشاى - م. اشمون - المنوفية          |
| ٢٧- المدعو / أحمد محمد علي الشريف            | (مات) | مقيم سكتا : البر الشرقي - شبين الكوم - المنوفية  |
| ٢٨- المدعو / بلال محمد عبد العاطى السقا      | (مات) | مقيم سكتا : م. شبين الكوم - المنوفية             |
| ٢٩- المدعو / السيد علي محمد جليان            | (مات) | مقيم سكتا : شبين الكوم - المنوفية                |
| ٣٠- المدعو / عبد الرحمن محمد عبد العاطى      | (مات) | مقيم سكتا : م. شبين الكوم - المنوفية             |
| ٣١- المدعو / سعد عبد الحكيم احمد مطر         | (مات) | مقيم سكتا : بركة شحاته - م. اشمون - المنوفية     |
| ٣٢- المدعو / لويد السيد عبد العزيز عامر حضر  | (مات) | مقيم سكتا : أبو مشهور - بركة السبع - المنوفية    |

## ارتكبوا الأتي -

- المتهمون من الأول حتى الثامن عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و العشرون و المتهمين من الثلاثون حتى

الثاني و الثلاثون -

١- شرعوا في التخريب العمدي لأموال ثابتة مملوكة لهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السكك حديد الكائن بالكيلو ٦٧.٢٠٠ بزمام مدينة بركة السبع و المخصص للنفع العام بأن قام المتهم الثالث و المتهمين من السادس عشر و حتى الثامن عشر بوضع عبوة مفرقة بالمكان المذكور مما نتج عنه تعطيلاً لحركة القطار و تجاوزها موعد الوصول المحدد لها بذات الجهة و قد اشتركوا جميعاً في اتفاق جنائي بتدخلهم مع المتهمين من الأول و حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و العشرون و حتى السابع و العشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بمحافظة المنوفية بغرض ارتكاب جنایات التخريب و الإحتلاف و حيازة المفرقعات و استعمالها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد و ذلك بأن إتحدت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الإنتقال من و إلى أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهيدراية و الناسفة و المتفجرات و ذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائمين على تنفيذها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد و قد اتخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم إلا أن جريمتهم قد أوقفت بسبب لا دخل لإرادتهم فيه و هو إبطال مفعول العبوة المذكورة بمعرفة إدارة الحماية المدنية لوزارة الداخلية و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢- خربوا عمداً أموالاً ثابتة مملوكة لوزارة الكهرباء و هي برج كهرباء الضغط العالي رقم ٧٤ الكائن بزمام قرية جنزور و المخصص للنفع العم و ذلك بأن كنف المتهم الثالث المتهمين من السادس عشر و حتى الثامن عشر بوضع عبوتين مفرقتين بقاعدتيه الخرسانتين فأنفجرت إحداهما مما نتج عنه التفجيرات الواردة بتقرير معمل الأدلة الجنائية المرفق بالأوراق و التي قدسرت وفقاً لتقدير جهات الاختصاص بمبلغ خمسة عشر ألف جنيهها و قد أوقف أثر الأخرى لسبب لا دخل لإرادتهم فيه و هو إبطال مفعول العبوة المذكورة بمعرفة إدارة الحماية المدنية لوزارة الداخلية و قد اشتركوا جميعاً في اتفاق جنائي بتدخلهم مع المتهمين من الأول و حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و العشرون و حتى السابع و العشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في إدارة التنظيم السري



لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بمحافظة المنوفية بغرض ارتكاب  
جنايات التخريب و الإلتلاف و حيازة الأسلحة و إستعمالها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد  
القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في  
سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع العتبات الهيكلية و  
الناسفة و المتفجرات وذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات  
بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم  
و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائلين علي تنفيذها مما ساعدتهم علي تحقيق أغراض من إضرار  
بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد وقد إتخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم و علي  
النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٣- حازوا و احزوا و صنعوا مادة مفرقة ذرات الأومنيوم مختلطة بإحدي أصناف المواد البترولية  
الوقودية لإنتاج مفرق الأنفونترات الأومنيوم و كان ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة  
و علي النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٤- إستعملوا المادة المبيته بالإتهام السابق وكان ذلك بغرض تخريب المباني و المنشآت المعدة للصالح  
العام المذكورة بالإتهامات السابقة و كان من شأن ذلك الإستعمال تعريض حياة المواطنين و ممتلكاتهم  
للخطر و علي النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق

المتهمون من الأول حتى العشرون و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثمانين و الثلاثون

١- خربوا عدداً من الأموال ثابتة مملوكة لوزارة الكهرباء و هي البرج رقم ٩٨ الكائن بزمَام قرية ميت موسى  
بمركز شبين الكوم و المخصص للنفع العام و ذلك بأن كلف المتهم الخامس المتهمين من السادس عشر  
و حتى العشرون بوضع عبوتين مفرقتين بقاعدتيه الخرسانتين فاتفجرت إحداها مما نتج عنه التلويثات  
الواردة بتقرير معمل الأدلة الجنائية المرفق بالأوراق و التي قدرت وفقاً لتقدير جهات الاختصاص بمبلغ  
ثلاثة ملايين جنيهاً ، وقد أشتركوا جميعاً في اتفاق جنائي بدخلهم مع المتهمين الأول حتى الخامس  
عشر و المتهمين من الخامس و العشرون حتى السابع و العشرون و الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون  
في إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بمحافظة  
المنوفية بغرض ارتكاب جنايات التخريب و الإلتلاف و حيازة المفرقات و إستعمالها في نشاط يخل  
بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب  
الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع

العبوات الهيكلية و الناسفة والمتفجرات وذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائلين على تنفيذها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد وقد إتخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢- حازوا و أحرزوا عدد سلاحين أليين المبيينين بالأوراق مما لا يجوز الترخيص بحيازتهما و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٣- حازوا و أحرزوا البندقية المبينة بالأوراق و كان ذلك دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهة المختصة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٤- حازوا و أحرزوا وصنعوا مادة مفرقة نترات الألومنيوم مختلطة بإحدى أصناف المواد البترولية الوقودية لإنتاج مفرقع الانفونترات الألومنيوم و كان ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٥- استعملوا المادة المبينة بالإتهام السابق و شأن ذلك بقصد تخريب المباني و المنشآت المعدة للصالح العام المذكورة بالإتهامات السابقة و كان من شأن ذلك الإستعمال كعرض حياة المواطنين و ممتلكاتهم للخطر و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

المتهمون من الأول حتى السادس عشر و الثامن عشر و المتهمين من الخامس عشر و السابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون

- وضعوا النيران عمداً بأموالاً ثابتة مملوكة لهيئة سكك حديد لوزارة الاتصالات وهي كبنية التليسون رقم ٢٣ الكائنة بمنطقة بشاير الخير بمدينة شبين الكوم المخصصة للنفع العام بأن قام المتهمين السادس عشر و الثامن عشر بإضرام النيران بها مما نتج عنه التلفيات المبينة بالأوراق و التي قدرت وفقاً لتقدير جهات الاختصاص بمبلغ تسعة آلاف و ثلاثمائة و ثلاثة و ستون قرشاً وقد إشتراكوا جميعاً في إتفاق جنائي يتدخلهم مع المتهمين من الأول حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع وعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في في إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بمحافظة المنوفية بغرض ارتكاب جنائيات التخريب و الإغلاف و حيازة المفرقات و استعمالها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهيكلية و الناسفة والمتفجرات وذلك بتدريب



عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائمين على تنفيذها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد و قد اتخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

× المتهمون من الأول حتى السادس عشر و المتهمون الثالث و عشرون و الثامن و عشرون و التاسع و عشرون المتهمين من الخامس

والعشرون حتى السابع والعشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون

١- وضعوا الليران عمداً بأموالاً ثابتة مملوكة لهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السكك الحديدية الكائن بالكيلو ٧٢ الواصل بين محطتي البتانون و كفر البتانون و المخصص للنفع العام بأن قام المتهمين السادس عشر و الثالث و عشرون و الثامن و عشرون و التاسع و عشرون بوضع إطارات الكارتنش المشبعة بالمكان المذكور مما نتج عنه تعطيلاً لحركة خمسة قطارات و تجاوزها موعد الوصول المحدد لها بذات الجهة و قد إشتراكوا جميعاً في إتفاق جنائي بتدخلهم مع المتهمين من الأول حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في قي إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بمحاظفة المنوفية بغرض ارتكاب جنائيات التخريب و الإلتلاف و حيازة المفرقات و إستعمالها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و اتصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الإحتفال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهيكلية و الناسفة و المتفجرات وذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائمين على تنفيذها مما ساعدهم على تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد و قد إتخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢- استعرضوا القوة و لوحوا بالعنف و التهديد فيما بينهم بأن قام المتهمين السادس عشر و الثالث و العشرون و الثامن و العشرون و التاسع و العشرون بزرع عبوة هيكلية بذات الجهة المذكورة بالإتهام السالف و قد إشتراكوا جميعاً في إتفاق جنائي مع المتهمين من الأول حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون نحو تحريض المتهمين أعضاء لجان العمل النوعي بمحاظفة المنوفية على ترويع المواطنين و تخويفهم وإلحاق الأذى بشمادي و المغنوي بهم و ساعدوهم بتدريبهم على تصنيع العبوات الهيكلية و كيفية زرعها و رصد الأهداف

و التدريب عليها مما ترتب عليه تكدير الأمن و السكينة العامة بذات الجهة و تعطيل حركة القطارات و قد تمت الجريمة بناء على ذلك الإتفاق و تلك المساعدة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

المتهمون من الأول حتى السادس عشر و السابع عشر و الحادي و العشرون و الرابع و العشرون و المتهمين من الخامس و العشرون حتى السابع و العشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون

١- خربوا عدداً أمولاً ثابتة تابعة لوزارة الداخلية و هي مبنى نقطة كمين القاصد الكائن على الطريق المؤدي من مدينة شبين الكوم على مدينة طنطا و المخصص للتفجيع العلم و ذلك بأن كلف المتهم الخامس المتهمين الرابع عشر و السادس عشر و السابع عشر و التاسع عشر و الحادي و العشرون و الثاني و عشرون و الرابع عشر و عشرون بوضع النيران به مما نتج عنه التفتيات الواردة بتقرير معمل الأملية الجنائية المرفق بالأوراق و التي قدرت و وفقاً لتقدير جهات الاختصاص بمبلغ أربعة آلاف و ستمائة جنيه ، و قد إشتراكوا جميعاً في إتفاق جنائي بتدخلهم مع المتهمين من الأول حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في في إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت سمي لجان العمليات النوعية بمحافظة المنوفية بغرض إرتكاب جنائيات التخريب و الإحلاف و حيازة المفرقات و إستعمالها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد و ذلك بأن إتحدت و انصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الهيكليّة و النافسة و المتفجرات و ذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعي و عقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء الكمين على تنفيذها مما ساعدوهم على تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد و قد إتخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢- سرقوا الأسلحة الأميرية و جهاز الإتصال اللاسلكي المبيينين وصفاً و نوعياً و كما بالأوراق المملوكة لوزارة الداخلية و المسلمة على سبيل العهدة الشخصية لأفراد نقطة كمين القاصد الكائن بالطريق المؤدي من مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية إلى مدينة طنطا بمحافظة الغربية و كذا الهواتف المحمولة المبيّنة وصفاً و نوعاً و كما بالأوراق و المملوكة لذات الأفراد و كان ذلك حال تواجدهم بالكمين المذكور بأن تلك المتهم الخامس المتهمين الرابع عشر و السادس عشر و السابع عشر و الحادي و عشرون و الثاني و عشرون و الرابع عشر و عشرون بمباغثة أفراد الكمين المذكور و تهديدوهم باستخدام ما بحوزتهم من سلاح بغرض الإستيلاء على الأشياء العهدة المذكورة سلفاً ، و قد إشتراكوا جميعاً في إتفاق جنائي بتدخلهم مع المتهمين من الأول حتى الخامس عشر و المتهمين من الخامس و عشرون حتى السابع و عشرون و



المتهمين من الثلاثون حتى الثاني و الثلاثون في في إدارة التنظيم السري لجماعة الإخوان الإرهابية تحت مسمى لجان العمليات النوعية بمحافظه المنوفية بغرض ارتكاب جنائيات التخريب و الإتلاف و حيازة المفرقات و إستعمالها في نشاط يخل بالأمن العام و الإقتصاد القومي للبلاد وذلك بأن إتحدت و اتصهرت إرادتهم جميعاً في تفجير و تخريب الممتلكات العامة و في سبيل ذلك ساعدوهم بإمدادهم بوسائل الانتقال من وإلى أماكن التنفيذ و تصنيع العبوات الذهنيكية و الناسفة والمتفجرات وذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة بكافة لجان العمل النوعي وعقد اللقاءات بمحل إقامة المتهم الأول من أجل التخطيط لتنفيذ تلك العمليات و تقديم العون و الدعم المادي لهم و قيام المتهم الخامس عشر بإيواء القائمين علي تنفيذها مما ساعدتهم علي تحقيق أغراض من إضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد وقد إتخذوا الإرهاب وسيلة لتنفيذ أغراضهم و علي النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٣- حازوا و أحرزوا أدوات زجاجات مولوتوف مما تستخدم في التعدي علي الأشخاص دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية و علي النحو الوارد بالتحقيقات.

٤- حازوا و أحرزوا السلاح الآلي المبين وصفاً و نوعاً بالأوراق مما لا يجوز الترخيص بحيازته و علي النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٥- حازوا و أحرزوا البندقية المبينة وصفاً و نوعاً بالأوراق بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً و علي النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

**وظايب النيابة العسكرية عقابهم بالمواد :- ٣٠ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ / ١ ، ٢ ، ٤٠ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٢ .**

(أ) ١٠٢ ، (ب) ١٠٢ (ج) ١٠٢ ، (هـ) ١٠٢ (د) ١٦٢ ، ١٦٢ مكرراً ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ٢٥٢ .

٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٦١ مكرراً (أ) ٣٧٥ ، مكرراً (أ) ٣٧٥ ، من قانون العقوبات والمواد ١/١ ،

٢٥ مكرراً ١/٢٦ / ٣٠ ، ٥٠ ، ٣٠٢ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانونين رقم ٢٦

لسنة ١٩٧٨ ، رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ٧ من الجدول رقم ١ والبند رقم ب من القسم الأول

والثاني بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون و المعدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠٠٧ والبند رقم

١٠ ، ٧٩ من الجدول بشأن المواد المفرقة بقرار وزير الداخلية لرقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٠٠٧ والمادتين ١

٢ من القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ .

- وحيث طالب ممثل النيابة العسكرية الحاضر بالجلسة تطبيق مواد الاتهام .

- حيث أعلن المتهمون جميعاً بميعاد جلسة المحاكمة وحضر كلا من الثالث والسادس والسابع والثامن

والثاسع والثاني عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والرابع والعشرون والخامس

والعشرون والسادس والعشرون والحادي والثلاثون والثاني والثلاثون ودارت كافة الإجراءات في حضورهم

ومن ثم فقد اضحى الحكم الصادر قبلهم حضوريا وتختلف كلا من الاول والثاني والرابع والخامس والعاشر والحادى عشر والثالث عشر والرابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرون والحادى والعشرون والثانى العشرون والثالث والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون والثلاثون عن الحضور بعد إعلانهم بميعاد الجلسة على محل اقامتهم الثابت بالاوراق وورد للمحكمة ما يفيد عدم الاستدلال عليهم وتم تسليم صورة من الاعلانات الى جهة الاداره وارسال كتاب مسجل بعم الوصول خلال المدة القانونية على موطنهم مثبت فيه صور الاعلانات بميعاد الجلسة التى سلمت الى جهة الاداره ولم يحضروا فقررت المحكمة اجراء محاكمتهم غيابياً عملاً بنص المادة ٧٧ من قانون القضاء العسكرى ومن ثم بات الحكم الصادر فى حقهم غيابياً.

- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهمين جميعاً بالنسبة براءتهم مما نسب اليهم بقرار الاتهام.

١- عدم اختصاص المحكمة ولانها ينظر الدعوى .

٢- عدم دستورية المواد ١٠٢ هـ ، ٣٧٥ مكرر ، ٣٧٥ مكرر / أ عقوبات ، ٩٥ ، ٩٦ من الدستور.



- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم الثالث

• عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لمخالفته احكام القانون والدستور .

• بطلان تحقيقات النيابة العسكرية لعدم مواجهتها للمتهم بالاتهامات المستندة اليه.

• بطلان محضر تحريات الامن الوطنى المحرر بمعرفة الرائد/ محمد صلاح لعدم صلاحيتها ومخالفة مجريها للقانون واصطناعه لدليل القبض على المتهم قبل صدور الاذن .

• بطلان القبض والتفتيش والدليل المستمد من التفتيش وما تلاه من إجراءات لحصول القبض والتفتيش فى تاريخ سابق على صدور الاذن .

• بطلان اعتراف المتهم حال كونه وليد إكراه ماذى ومعنوى.

• بطلان عدم دستورية المادة ٤٨ عقوبات.

• بطلان إجراءات التحقيق لمخالفاتها نص المادة ١٢٤ أ ج لعدم حضور محامى مع المتهم أثناء التحقيقات .

• بطلان التحقيقات لعدم عرض المتهم على النيابة المختصة خلال ٢٤ ساعة بالمخالفة للمادة ٣٦ أ ج.

• عدم دستورية المادة ٢٦ عقوبات لمخالفاتها نصوص المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ من الدستور.



## • انتفاء أركان الاتهامات

### • وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم السابع

- بطلان التحريات لكونها غير مطابقة للواقع والحقيقة وعدم جديتها وعدم صحتها وعدم معرفه مصدرها وابتنائها على الاستنتاج والتلفيق .
- بطلان إذن النيابة العامة لابتئانه على تحريات غير جادة وغير صحيحة ومخالفة للواقع ولكونه لاحقا على إجراءات القبض والتفتيش .
- بطلان استجواب المتهم لعدم حضور محامى معه وما ترتب عليه من إجراءات.
- بطلان أمر الإحالة لابتئانه على اسس غير صحيحة وعدم كفاية الادله بالدعوى وانتفاء صلة ادله الثبوت بالاتهامات المسندة الى المتهم ومخالفتها للثابت بالاوراق والقصور الشديد بالتحقيقات.
- بطلان شهادة مجرى التحريات لتناقضها وتعارضها وعدم منطقيتها لكونها بنيت على الإستنتاج وليس المساعده وعدم اقصاحه عن مصدر تحرياته وانتفاء حق التجريم عن تهمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليه بالمادة ٤٨ عقوبات
- عدم وجود أحرار تم ضبطها مع المتهم.

### • وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم الثامن .

- بطلان وانعدام التحريات التى اجراها الرائد / محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطنى لعدم جديتها وعدم كفايتها وعدم صحتها واعتمادها على مصدر سرى مجهول.
- بطلان إذن النيابة العامة لابتئانه على تحريات باطله ومنعده.
- بطلان احتجاز المتهم لأكثر من ٢٥ يوم بالمخالفة لنص المادة ٣٦ أج وبطلان ما ترتب على ذلك من إجراءات.
- بطلان استجواب المتهم بتحقيقات النيابة العامة لعدم حضور محامى بالمخالفة لنص الماد ١٢ أج .
- بطلان اقوال المتهم بتحقيقات نيابة امن الدولة لوقوع إكراه مادى ومعنوى على المتهم متمثل فى التعذيب والاحتجاز الباطل .
- قوامه بطلان كافة الاجراءات التى باشرتها نيابة امن الدولة لعدم اختصاصها وان النيابة العسكرية هى المختصة بالتحقيق فى هذه الوقائع طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ .

• بطلان قرار الاحالة لمخالفته نص المادتين ١٦٠ ، ٢١٤ .... أج كون الاتهام الاول المسند للمتهم الانضمام لجماعه اسست على خلاف احكام القانون .

• إنتفاء اركان كافة الاتهامات المسنده للمتهم.

• عدم دستوريه المادة ١٠٢ / هـ من قانون العقوبات لمخالفتها نصوص المواد ٥ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٨٤ ، ١٨٦ من الدستور .

- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم الثاني عشر .

• بطلان القيد والوصف المقدم به للمتهم

• بطلان استجواب المتهم لمخالفته المادتين ٣٦ ، ١٢١ أج .

• بطلان التفتيش لمخالفته نص المادة ٥١ ، ٩٦ أج الخاص بتفتيش المنازل.

• بطلان إذن النيابة لإبنتائه على تحريات غير جديده وحرر بعد القبض على المتهم.

• بطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس ولمخالفته المادة ٥٥ دستور.

• بطلان التحريات وانعدامها لبطلان شهادة مجريها لعدم إقصاحه عن المصدر السري .

• إنتفاء اركان الاتهامات المسنده للمتهم وإنتفاء الغرض الارهابي .

• انقطاع صلة المتهم بالوقائع والاحراز وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم السادس عشر والسابع عشر .

• بطلان إجراءات التحقيق مع المتهمان لعدم حضور محامي معهما اثناء التحقيق بالمخالفة لنص المادة ١٢٤ أج .

• بطلان الاعتراف المنسوب للمتهمان لانه وليد إكراه مادي ومغشوي.

• بطلان إجراءات القبض لانه دون إذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس وان تاريخ القبض هو ٢٠١٥/٤/٤ والاذن الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ .

• بطلان التحريات وعدم جديتها وعدم كفايتها وإخفاء المصدر السري.

- وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم الرابع والعشرون والخامس والعشرون .

• بطلان الإذن الصادر بالقبض والتفتيش لإبنتائه على تحريات غير جديده .

• بطلان الإذن الصادر بالقبض والتفتيش لحصول القبض قبل صدور الاذن.

• بطلان تحقيقات النيابة العامة لعدم حضور محامي مع المتهمان بالمخالفة لنص المادة ١٢٤ أج



• خلو تحقيقات النيابة العامة من الاسباب التي يخشى منها ضياع الادلة في استجواب المتهم الخامس والعشرون.

• بطلان التحقيقات وقصور التحقيقات النيابة وعدم وجود مواجهه بين المتهمين.

• بطلان الاقرارات الصادرة من المتهمين الثالث والسادس عشر على المتهم الرابع عشر كونها وليد اكراه مادي ومعنوي .

• بطلان اعتراف المتهمان املم النيابة العامة .

• انتفاء جرائم الاتفاق الجنائي وانتفاء صور الاشتراك بالتحريض والاتفاق والمساعدة في حق المتهمان.

وطلب الدفاع الحاضر مع المتهم السادس والعشرون :

• بطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم لعدم جدية التحريات .

• بطلان الاذن اصدار من النيابة العامة بالقبض وتفتيش المتهم لصدوره بعد إلقاء القبض على المتهم بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٥ .

• بطلان اعتراف المتهم كونه وليد اكراه مادي ومعنوي .

• بطلان تحقيقات النيابة العامة لقصوره وعدم اثبات واقعه التعذيب والإحتجاز وعدم اجراء مواجهه بين المتهمين وانتفاء جريمة الاتفاق المنصوص عليها بالمادة ٩٦ عقوبات والتخريب بالمادة ٩٥ عقوبات.

• عدم انطباق القيد الوارد بأمر الاحنه .

• بطلان استجواب المتهم لعدم عرضه على النيابة العامة خلال ٢٤ ساعة بالمخالفة لنص المادة ٣٦ ا ج .

• انتفاء جريمة الحيازة والاحتراز للأسلحة والذخائر وانتفاء صلة المتهم بالاحرار .

وبعد تلاوة قرار الإتهام وسماع الدعوى علي النحو الوارد تفصيلاً بمحضره المرفق .

- ولما كان من المقرر في نطاق مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات لا يتقيد القاضي إلا بما نص عليه القانون من التكييف القانوني الذي ترفع به الدعوى فليس من شأنه ان يمنع القاضي من تغييره متى رأى الواقع المعروضه عليه بعد تمحيصها وترتد الي وصف قانوني اخر مطابق للقانون وقد تأكد هذا المبدأ في المادة ٣٠٨ ا ج اتني نصت على ان للمحكمة ان تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم وليس تغيير المحكمة للتكييف القانوني للواقعه محض رخصه لها بل هو واجب عليها فعلى المحكمة ان تمحص الواقعة

المطروحة عليها بجميع اوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً (نقض ٨ يونيو ١٩٦٤ سنة ١٥ ق رقم ٩٤)

- وتعتبر التكييف القانوني للواقعة من خلال إتفاص بعض عناصرها لا يتعين في هذه الحالة تنبيه المتهم الى هذا التعديل لانه في صالحه (نقض ٢٢ مارس ١٩٧٠ سنة ٢١ ق رقم ١٠٣)

ولا تنفرد المحكمة بلفت نظر الدفاع الى التكييف القانوني الجديد مادام متضمناً في الواقعة المرفوعة به الدعوى (نقض ٣٠ إبريل ١٩٥٦ سنة ٧ ق رقم ١٩٢)

- ولا تلتزم المحكمة بتنبيه الدفاع اذا استندت في تغيير وصف الجريمة الى استبعاد بعض عناصر الواقعة الاجرامية المرفوعة بها الدعوى (نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ سنة ٧ ق رقم ١٣٢)

- ولا يلزم المحكمة بتنبيه الدفاع اذا كان كل ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبس كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يغير وصفها وانما لكي تستبين المحكمة الصورة الصحيحة التي وقعت بها الجريمة (نقض ٢٨ فبراير ١٩٥٦ سنة ٧ ق رقم ٨٢) (نقض ١٠ مايو ١٩٩٩ سنة ٦٠ ق رقم ١٠٤٠)

ومما سبق ذكره فقد قامت المحكمة باستعمال حقها المخول بمقتضى المادة ٣٠٨ ج والمادة ٧٥ من قانون القضاء العسكري وقامت بتصحيح الاتهامات الواردة بامر الاحالة لبيان كيفية ارتكاب الجرائم الواردة وقامت باستبعاد بعض عناصر الاتهام التي ثبتت للمحكمة انه لا محل لها بامر الاحالة على النحو الاتي :-

المتهمون جميعاً :-  
لأنهم في غضون عامي ٢٠١٤ . ٢٠١٥ بحجة م.م.ع

- اشتركوا في اتفاق جناسي الغرض منه ارتكاب جرائم التخريب العمدى للمباني والمرافق العامة وتخریب الممتلكات العامة وفي سبيل ذلك اتفقوا فيما بينهم من اجل تنفيذ تلك العمليات لارتكاب الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٩٦ من قانون العقوبات وذلك بهدف اخلال بالامن العام والاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد وشاعة الفوضى فيه واشتدوا الارهاب وسبله لتنفيذ اغراضهم واتخذت ارادتهم على ارتكاب الجرائم الواردة بامر لاجلهم مع عندهم بالغرض من هذا الاتفاق وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

المتهمين من الاول الى الخامس عشر ومن الخامس والعشرين الى السابع والعشرين ومن الثلاثين الى الثاني والثلاثين :-

١ حازوا مادة مفرقة نترات الامونيوم مختلفة باحدى اصناف المواد البترولية الوقودية لإنتاج مفرقعات الانفجارات للامونيوم وكن ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

٢ حازوا سلاح الى (سنادق آلية) المبنية وصفه ونوعاً بالأوراق والتي لا يجوز الترخيص بحيازتها وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق



٢- حازوا بنادق خرطوش المبينه بالأوراق وكان ذلك دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهة المختصة وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

٤- حازوا ذخيرة مما تستخدم في الأسلحة النارية العشخنة والغير مشخنة والتي لا يجوز الترخيص بحيازتها وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

٥- حازوا أدوات زجاجات مولتوف مما تستخدم في التعدي على الأشخاص دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية وعلى النحو الوارد بالتحقيقات.

#### - المتهمين الثالث والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر :-

١- شرعوا في التحريب العمدي لأموال ثابتة مملوكة لهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السكك حديد الكسن بالكينو ٦٧.٢٠٠ بزمام مدينة بركة السبع و المخصص للنفع العام بأن قاموا بوضع عبوة مفرقة بالمكان المذكور مما نتج عنه تعطيلاً لحركة القطارات و تجاوزها موعد الوصول المحدد لها بذات الجهة وكان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد إلا أن جريمتهم أوقفت لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو إبطال مفعول العبوة المذكورة بمعرفة إدارة الحماية المدنية لوزاره الداخلية وعلى النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢- خربوا عمداً أموالاً ثابتة مملوكة لوزارة الكهرباء و هي برج كهرباء الضغط العالي رقم ٧١ الكائن بزمام قرية جنزور و المخصص للنفع العم و ذلك بأن كلف المتهم الثالث المتهمين من السادس عشر و السابع عشر و الثامن عشر بوضع عبوتين مفرقتين بقاعدتيه الخرسانتين فأنفجرت إحداهما مسبباً نتج عنه انفجرات الواردة بتقرير معمل الأداة الجنائية المرفق بالأوراق و التي قدسرتها جهات الاختصاص بمبلغ خمسة عشر ألف جنيهها وكان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد و قد أوقف أثر الأخرى لسبب لا دخل لإرادتهم فيه و هو إبطال مفعول بمعرفة إدارة الحماية المدنية لوزاره الداخلية وعلى النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٣- حازوا و احرروا مادة مفرقة نترات الألمونيوم مختلطة بإحدى أصناف المواد البترولية الوقودية لإنتاج مفرق لافونترات الألمونيوم و كان ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق

٤- استعملوا سادة المبينه بالاتهام السابق وكان ذلك بقصد تخريب المباني و المنشآت المعهده للصالح العام المذكورة بالاتهامات السابقة و كان من شأن ذلك الاستعمال لتعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

المتهمين السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرون :-

١ - خربوا عمداً أموالاً ثابتة مملوكة لوزارة الكهرباء وهي البرج رقم ٩٨ ، فكانت بزمام قرية ميت موسى بمركز شبين الكوم و المخصص للنفع العام و ذلك بأن وضعوا عبوتين مفرقتين بقاعدتيه الخرسانتين وتفجيرهما مما نتج عنه التلفيات الواردة بتقرير معمل الأدلة الجنائية المرفق بالأوراق و التي قدرت وفق لتقدير جهات الاختصاص مبلغ ثلاثمائة ملايين جنيهاً وكان ذلك منه بقصد الإضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢ - حازوا سلاحاً (بنادق اليه) المميته وصفاً و نوعاً بالأوراق والتي لا يجوز الترخيص بحيازتها و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٣ - حازوا و حرزوا بنادق خرطوش المميته بالأوراق وكان ذلك دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهة المختصة وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٤ - حازوا و حرزوا وصنعوا مادة مفرقة نترات الأمونيوم مختلطة ببخدي أصناف المواد البترولية الوقودية لإنتاج مفرقعات اللفونترات الالومنيوم و كن ذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

٥ - ساعدوا المادة المميته بالإتهام السابق وكن ذلك بقصد تخريب المباني و المنشآت المعدة للصالح العام المذكورة بالاتهامات السابقة و كن من شأن ذلك الإستعمال لتعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

- المتهمين السادس عشر والثامن عشر :-

وضع النيران عمداً بأموالاً ثابتة مملوكة لوزارة الاتصالات وهي كبيته التليفون رقم ٢٢ الكسنة بمنطقة بشماير الخير بمدينة شبين الكوم المخصصة للنفع العام بأن اضرموا النيران بها مما نتج عنه التلفيات المميته بالأوراق و التي قدرت وفق لتقدير جهات الاختصاص بمبلغ تسعة آلاف و ثلاثمائة و ثلاثة و ستون جنيهاً و ستون قرشاً وكان ذلك منه بقصد الإضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

- المتهمين السادس عشر والثالث والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون :-

١ - وضعوا النيران عمداً بأموالاً ثابتة مملوكة لهيئة سكك حديد مصر و هي شريط السكك الحديدية الكسبان بالعينو ٧٢ الموصل بين محطتي البتاتون و كفر البتاتون و المخصص للنفع العام بأن قاموا بوضع بطارات مكوتش المشتعلة بالمكس المذكور مما نتج عنه تعطيلاً لحركة خمسة قطارات و تجاوزها مرعد



الوصول المحدد لها بدأت الجهة وذلك بغرض الإضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢- استعرضوا القوة و لوحوا بالعنف و التهديد بأن قاموا بزرع عبوة هيكلية بذات الجهة مما ترتب عليه ترويع المواطنين و تخويفهم وإلحاق الأذى المعنوي بهم و ترتب على ذلك تكدير الأمن و السكينة العامة و تعطيل حركة القطارات و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

المتهمين الرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والتاسع عشر والحادى والعشرون والثانى والعشرون والرابع والعشرون:-

١- خربوا عمداً مولا ثلثة تابعة لوزارة الداخلية و هي مبنى نقطة كمين القاصد الكائن على الطريق المؤدى من مدينة شبين الكوم إلى مدينة طنط و المخصص للنفع العام بأن وضعوا النيران به مما نتج عنه التلغيات الواردة بتقرير معمل الأدلة الجنائية المرفق بالأوراق و التي قدرت و وفقاً لتقدير جهات الاختصاص بمبلغ أربعة آلاف و ستمائة جنيه و كان ذلك منهم بغرض الإضرار بالإقتصاد القومي و إشاعة الفوضى في البلاد و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٢ سرقوا لاسلحة لأمنية وجهاز الإتصال اللاسلكي المبيينين وصفاً و نوعاً و كما بالأوراق المملوكة لوزارة الداخلية و المسلمة على سبيل العهدة الشخصية لأفراد لفظة كمين القاصد الكائن بالطريق المؤدى من مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية إلى مدينة طنطا بمحافظة الغربية وكذا الهواتف المحمولة المبيعة وصف و نوعاً و كم بالأوراق و المملوكة لذات الأفراد و كان ذلك حال تواجدهم بالكمين المذكور بأن باعثوا أفراد الكمين المذكور وقاموا بشهيدتهم باستخدام ما بحوزتهم من سلاح بغرض الإستيلاء على لاشياء العهدة المذكور سلفاً و تمكنوا بذلك من سرقة الاسلحة و لاشياء سالفة البين بنيه تملكها وكان ذلك بطريق لاكراه و على النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق .

٣- حازوا و احرزوا ادوات زجاجات مولوتوف مما تستخدم في التعدي على الاشخاص دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية و على النحو الوارد بالتحقيقات

٤- حازوا و احرزوا سلاح ألى (بنادق آلية) السبينة وصفاً و نوعاً بالأوراق و التي لا يجوز الترخيص بحيازتها و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق

٥- حازوا و احرزوا بنادق خرطوش المبينة بالأوراق و ك ذلك دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهة المختصة و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

٦- حازوا و احرزوا ذخيرة مما تستخدم في الاسلحة موضوع لاتهامين الرابع والخامس والتي لا يجوز لترخيص بحيازتها و على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

المواد : ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٩ مكررا ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٢ (أ) ، ١٠٢ (ج)  
 الفقرة الأولى ، ١٠٢ (د) ، ١٠٢ (هـ) ، ١٦٢ ، ١٦٤ مكررا ، ١٦٦ ، ٢٥٢ مكررا ، ٣١١ ،  
 ٣١٥ ، ٣٦١ مكررا (١) ، ٣٧٥ مكررا ، ٣٧٥ مكررا (أ) من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ،  
 ٢٦ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٣٠٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ،  
 رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ٧ من الجدول رقم ١ والبند رقم ب من القسم الأول والثاني بالجدول  
 رقم ٣ الملحق بالقانون والمعدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠٠٧ والبند رقم ١٠ ، ٧٩  
 من الجدول بشأن المواد المفترقة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٠٠٧ والمعدل رقم ٢٠١  
 القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ .

### الحكمة -

حيث أن واقعات الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة وإطمأن إليها وجداتها مستخلصة من  
 سائر الأوراق وما أجرى فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسات نتج عن ذلك في أنه غرضت على  
 ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ بجهة محافظة المنوفية توصلت الأجهزة الأمنية إلى قيام قيادات تنظيم جماعة  
 الإخوان المسلمين الإرهابية بزيادة الجهاز السري للتنظيم تحت مسمى (لجان العمليات النوعية)  
 وتكليفه بتنفيذ وقاسع الاغتيالات والاعمال العدائية ضد نظام الدولة واجهزته مستغلين في تنفيذ  
 مخططاتهم العنصرية الشبهية المنتمين للتنظيم بتقسيمهم إلى خلايا عنقودية من خلال بعض المسميات  
 لحركات تحمل طابع السرية لصعوبة كشف أعضائها وتوجهاتهم واتسماتهم وذلك بغرض إشاعة حاله  
 الفوضى بالبلاد لإسقاط مؤسسات الدولة واتخذوا من الارهاب سبيلاً إلى ذلك وتنفيذا لهذه التوجيهات  
 الصادرة من قيادات الجماعة الارهابية التي أخرج أدار ذلك التنظيم السري للجان العمليات  
 النوعية كلا من المتهمين الأول المدعو /علي عبد القادر شندى عبد الغفار والثاني المدعو /احمد عبد  
 احليم احمد زين والثالث المدعو /صلاح محمد احمد البحيري والرابع المدعو /أسامة محمد علي  
 حسنين مويلم والخامس المدعو /هاني لبيب فرج حامد حشاد والسادس المدعو /شريف مختار محمد  
 شاهين وسامن المدعو /ياسر قطب إبراهيم سيد الحنفى والعاشر المدعو /محمد أحمد عبد العزيز  
 خليفة والحادي عشر المدعو /عاطف عمرو عبد الفتى الهوارى والثاني عشر المدعو /عبد المقصود  
 محمود حميدو والثالث عشر المدعو /أحمد محمد عبد المعز سفيان والرابع عشر المدعو /سامي  
 صبرى عبد الحميد عبد الدايم والخميس والعشرون المدعو عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل



والسادس والعشرون المدعو /صهيب السيد عبد الفتى يونس والسابع والعشرون المدعو /أحمد محمد على الشريف والثلاثون المدعو/عبد الرحمن محمد عبدالعاطي السقا بغرض ارتكاب جنائيات التخريب والاتلاف وحيدة المفرقات واستعمالها في نشاط يخل بالامن العام والاقتصاد القومي للبلاد واشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان بن اتحدت ارادتهم على ذلك وساعدوا باقي المتهمين بالمعونات المادية والسالية فشرع المتهمين الثالث المدعو/ صلاح احمد البحيري والسادس عشر المدعو /أنس أحمد خليلي أحمدى والسابع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على أحمد خليلي أحمدى في التخريب العمدى لاموال ثابته مملوكة لهيئة سكك حديد مصر وهو شريط السكة الحديد الكائن بالكيلو ٦٧.٢٠٠ بزمام مدينة بركة السبع والمخصص للنفع العام بن قاموا بوضع عبوة مفرقة بالمكان سالف البيان مما نتج عنه تعطيل حركة القطارات إلا ان جريمتهم أوقفت لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ابطال مفعول العبوة بمعرفة ادرار الحماية المدنية وقام المتهمين سالفى الذكر بالتخريب العمدى لاموال ثابته مملوكة لوزارة الكهرباء وهي برج الضغط العالي رقم ٧٤ بزمام قرية جنزور والمخصص للنفع العام بيان قاموا بوضع عبوتين مفرقتين بالمعدنتين الخرسائيتين فبتفجرت إحداها مما نتج عنه اتلفيات الواردة بتقرير معمل لادله الجنائية ووقف أثر العبوة الأخرى لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ابطال مفعول العبوة بمعرفة ادرار الحماية المدنية وقد اتخذوا الارهاب وسيلة لتنفيذ غرضهم وحازوا واحرزوا وصنعوا مادة مفرقة (نترات الامونيوم) بدون ترخيص واستعملوها بقصد تخريب المباني والمنشآت المعدة للصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر كما قام المتهمين الخمس المدعو /هاني لبيب فرج حامد حشاد والسادس عشر المدعو /أنس أحمد خليلي أحمدى وسابع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على أحمد خليلي أحمدى والتاسع عشر المدعو /أسامة جمال إبراهيم سعد والعشرون المدعو /عامر محسن محمد أحمدى بالتخريب العمدى لاموال ثابته مملوكة لوزارة الكهرباء وهي البرج رقم ٩٨ الكائن برسم قرية ميت موسى مركز شبين الكوم والمخصص للنفع العام بان وضعوا عبوتين مفرقتين بفاعدتين انخرسائيتين وتفجيرها مما نتج عنه التلفيات الواردة بتقرير معمل لادله الجنائية وحازوا وحازوا بتدق اليه وبنادق خرطوش وحازوا واحرزوا وصنعوا مفرقات (مادة نترات الامونيوم) وبخلطوها باحدى المواد البترولية الوقودية لانتاج مفرق الانفونترات الألومنيوم وكان ذلك بدون

ترخيص واستعملوا المادة سائلة البيان بقصد تخريب المباني والمنشآت المعدة للصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر واستمرارا لمشروعهم الإجرامي قام المتهمين السادس عشر المدعو أنس أحمد خليفى أحمدى والثامن عشر المدعو /على أحمد خليفى أحمدى بوضع التبران عمدا باموال ثابتة مملوكة لوزارة الاتصالات وهى الكابينة رقم ٢٣ الكائنة بمنطقة بشاير الخير شبين الكوم والمخصصة للنفع العام بان اضرعوا فيها التبران مما نتج عنه التلقيات التى قدرتها جهات الاختصاص والمرفقه بوراق الدعوى كما قام المتهمين السادس عشر المدعو أنس أحمد خليفى أحمدى والثالث والعشرون المدعو / مصطفى حازم محمود زلتى والثامن والعشرون المدعو بلال محمد عبد العاطى السقا والتاسع والعشرون المدعو / السيد على محمد جلبان بوضع التبران عمدا باموال ثابتة مملوكة لهيئة سكك حديد مصر وهى شريط السكك الحديدية الكائن ك ٧٢ الواقع بين محطة البنانون وكفر البنانون والمخصص للنفع العام بان وضعوا بطارات كاوتش واشعوا فيها سيران مما نتج عنه تعطيل لحركة خمس قطارات وتجاوزها موعد الوصول وتم اخماد الحريق بمعرفة الحماية المدنية واستعرضوا القود ولوحوا بالعنف بزرعهم عبوه هيكلية بذات الجهة سائلة البيان مما ترتب عليه تكدير الامن والسكينة العامة وتصميم منهم على ارتكاب الاعمال العدائية ضد الممتلكات وافراد وزارة الداخلية قام كلا منهم المتهمين السادس عشر المدعو أنس أحمد خليفى أحمدى والرابع عشر المدعو /سمي صبرى عبد الحميد عبد الدايم والسابع عشر المدعو مصطفى سعد مصطفى القصاص والتاسع عشر المدعو / سامى جمال ابراهيم سعد والحادى والعشرون المدعو أنس سمي طه شرفا والثانى والعشرون المدعو / انس فوزى السيد شحاته رغلول والرابع والعشرون المدعو /صلاح عبد العاطى محمد يوسف بالتخريب العمدى لاموالا ثابتة تبعة نورة الداخلية وهى مبنى نقطة كمين القاصد الكائن على الطريق المؤدى من مدينه شبين الكوم الى مدينه طنطا والمخصص للنفع العام بان قاموا باضرار التبران فيه ونتج عن ذلك التلقيات الواردة بتقرير معمر الادله الجنائية المرفقة بالاوراق كما باغتوا افراد قوة الكمين وسرقوا الاسلحة الاسيرة وجهاز الارسال اللاسلكى والمملوكة لوزارة الداخلية بنية تملكها كما سرقوا الهواتف المحمولة المملوكة لافراد الكمين والمبينة بالاوراق بان استولوا عليها منهم بالقوة وحازوا واحرزوا زجاجات مولوتوف وبنادق اليه وبنادق خرطوش ونخيرة مما تستخدم فى الاسلحة سائلة البيان وكان ذلك بدون ترخيص.

- كد نسبت النيابة العسكرية الى كلا من المتهمين السادس المدعو /مصطفى عبد الله محمد قابيل  
والسابع المدعو /بركة محمود يوسف أبو صليحة والخامس عشر/ محمد على عبد المجيد خفاجي  
والحادى والثلاثون المدعو /سعد عبد الحكيم أحمد مطر والثانى والثلاثون المدعو /وليد السيد عبد  
العزيز عمر خضر الهم اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنيت التخريب والاتلاف  
وحيازة المفرقات واستعمالها فى نشاط يخل بالامن العام والاقتصاد القومى للبلاد بأن اتحدت إرادتهم  
مع احرين وانصهرت جميعا فى تفجير وتخريب الممتلكات العامة وفى سبيل ذلك ساعدوا المتهمين  
سالفى الذكر بمدادهم بوسائل الانتقال من وإلى أماكن لتنفيذ وتصنيع العبوات الهيكليّة والناسفة  
والمفجرات وذلك بتدريب عناصر العمليات الخاصة لكافة لجان العمل النوعى وعقد اللقاءات من أجل  
التخطيط لتنفيذ تلك العمليات وتقديم العون والدعم المادى وان المتهم الخامس عشر قام بإيواء  
القائمين على التنفيذ مما ساعدهم على تحقيق اغراضهم من إضرار بالاقتصاد القومى وإشاعة  
الفوضى فى البلاد واتخذوا الارهاب وسيلة لتنفيذ اغراضهم وحررت محاضر تلك الوقائع وبأشرت  
النيابة العامة التحقيقات وارسلت الأوراق الى النيابة العسكرية للاختصاص التى انتهت الى إحالة  
المتهمين الى المحكمة العسكرية للجنايات بالقيود والافصاف لتوارده بقرار الاتهام.

وحسب ان الواقعة على النحو السالف بيانه قد قام الدليل على صحتها وثبوت اسنادها فى حق كلا من  
المتهم الاول المدعو /على عبد القادر شندى عبد الغفار والثانى المدعو /أحمد عبد الحليم أحمد زين  
والثالث المدعو /صلاح محمد أحمد البحيرى والرابع المدعو /أسامة محمد على حساين سويلم  
والخمس المدعو /هانى لبيب فرج حامد حشالة والسابع المدعو /شريف مختار محمد شاهين والثامن  
المدعو /ياسر قطب سيد إبراهيم الحنفى والعاشر المدعو /محمد أحمد عبد العزيز خليفة والحادى  
عشر المدعو /عاطف عمرو عبد الغنى الهوارى والثانى عشر المدعو /عبد المقصود محمود حميدو  
والثالث عشر المدعو /أحمد محمد عبد المعز سفيان والرابع عشر المدعو /سamy صبرى عبد الحميد  
عبد الديم والسادس عشر المدعو /أنس أحمد خليفى أحمدى والسابع عشر المدعو /مصطفى سعد  
مصطفى الفصاح والثمن عشر المدعو /على أحمد خليفى أحمدى والتاسع عشر المدعو /أسامة  
جسال إبراهيم سعد والعشرون المدعو /عامر محسن محمد أحمدى والحادى والعشرون المدعو /نس  
سامى طه شرف والثانى والعشرون المدعو /أنس فوزى السيد شحاته زغلول والثالث والعشرون  
المدعو /مصطفى حازم محمود زناى والرابع والعشرون المدعو /صلاح عبد العاطى محمد يوسف



والخامس والعشرون المدعو/ عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل والسادس والعشرون المدعو/ صهيب السيد عبد الغنى يونس والسابع والعشرون المدعو / أحمد محمد علي الشريف والثامن والعشرون المدعو بلال محمد عبد العاطي السقا والتاسع والعشرون المدعو / السيد علي محمد جليان والثلاثون المدعو/ عبد الرحمن محمد عبد العاطي تأسست على ما شهد به كلام المدعو / أحمد محمد شعبان ، الخفير النظامي / محمود محمد أبو العزم ، هاني إبراهيم ذكي سليمان الديب ، عاطف سمير مبروك ، الملازم أول/ خالد محمد الدميطي ، النقيب / أسامة أحمد إبراهيم ، المدعو / أبو اليزيد محمد علي حوام ، الرائد / محمد صلاح و ماورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة رائد / كامل مصطفى وما شهد به المدعو / هشام محمد بدر الدين وما ورد بمذكرة التحري المحرره بمعرفة الرائد محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطني و ما جاء بتقرير الإدارة العامة لتحقيق الأدلة الجنسية وما جاء بتقرير قسم المقرعات و ما جاء بتقرير المعاينة لأمين نقطة القصد و ما جاء بكتاب مديرية أمن المنوفية و ما جاء بإفادة الشركة المصرية للاتصالات ما جاء بأقوال كلا من المتهم / انس أحمد خليفي حمدي و المتهم / صلاح محمد أحمد البحيري و المتهم / صهيب السيد عبد الغنى يونس و المتهم / مصطفى سعد مصطفى القصاص و المتهم / صلاح عبد العاطي محمد يوسف و المتهم عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا

حيث شهد لمدعو احمد محمد شعبان أنه توجه إلى الأرض الزراعية المملوكة له و الكائن بهب برج الكهرساء المقيد بشأن تلفياته القضية رقم ٢٠١٤/٦٤٣١ إداري بركة السبع أنه توجه إلى المكان المذكور إثر تلقيه اتصال هاتفي من مجهول بوجود جسم غريب مربوط بقاعدة البرج وتبين له وجود جسم غريب يهتدي القواعد الخرسانية للبرج المذكور لم يتم تفجيره ووجود تلفيات بذات البرج نتيجته تفجير عبوة متفجرة بقاعدة خرسانية أخرى به مما أدى إلى سقوط البرج المذكور نتيجة ذلك الانفجار مما أدى إلى وقوع التلفيات به و المقيد بشأنها القضية رقم ١٦٣٨ ٢٠١٥ جناح مركز شبين الكوم.

حيث شهد كلا من الخفير النظامي ، محمود محمد أبو العزم ، هاني إبراهيم ذكي سليمان الديب ، عاطف سمير مبروك ، أنه حل تكليفهم خدمة بنقطة كمين القاصد فوجنوا بغير سنة أشخاص متهمين ومنججين بالأسلحة النارية يقومون باقتحام الكمين عن طريق شل حركتهم باستخدام ما بحوزتهم من أسلحة نارية و خرطوش و الاستيلاء على الطبنجة الخاصة بالأول و هاتفه المحمول وكذا الجهاز

الاسلحي الموجود بالكمين المذكور و الاستيلاء على الاسلحة الاميرية عهدة الاخير بن و أعقبو ذلك ببضرام النار بملقطة المذكورة .

حيث شهد الملازم أور خالد محمد الدميطي الضابط بإدارة الحماية المدنية بشبين الكوم بتلقبه بلاغ من شرطة النجدة معاده وجود حريق بنقطة مرور القاصد و بالتوجه إلى مكان البلاغ المذكور تبين له صحة البلاغ حيث تمكن و القوة المرافقة له من إخماد الحريق كما اضاف بضلوع المتهمين / أسد أحمد حنيفي أحمدي ، بلال محمد عبد العاطي السقا ، السيد علي محمود جليان ، مصطفى حزم محمود زسائي ببضرام النيران علي شريط السكة الحديدية بالكيلو ٧٢ والموصل بين محطتي البانون و كافر البانون و كذا قيامهم بوضع جسم غريب بذات المكان و المقيد بشأنها القضية رقم ٢٠١٥/٥٤٠ إداري مركز شبين الكوم مما أدى الي تعطيل حركة المواصلات بذات الجهة .

حيث شهد النقيب أسامة احمد إبراهيم مفتش مفرقات بإدارة الحماية المدنية بمدرسة امن المتوفية انه بغحص الجسم الغريب المقيد بشأنه القضية رقم ٢٠١٥/٥٤٠ إداري مركز شبين الكوم تبين انه عبارة عن بطارية دراجة نارية سوداء اللون ١٢ فولت ٧ امبير ملفوفة بشريط لاصق ومثبت به مجموعة من الأسلاك و تبين خلوه من المواد ~~المفارقة~~ ~~مفارقة~~ تبين له وجود إطار سيارة مشتمل على قضبان السكك الحديدية بذات الجهة .

حيث شهد المدعو أبو اليزيد محمد علي حوام ناظر محطة سكك حديد البانون انه تلقى إخطاراً من سائق الفطار رقم ٥٣١ يتضمن اشتعال النيران علي شريط السكك الحديدية بالكيلو ٢٧٢ بين محطتي البانون و كفر استون و بالانتقال الي المكان سالف البيان تبين وجود إطار سيارة مشتمل ووجود جسم غريب مما تسبب في تأخير و تجاوز عدد خمسة قطارات عن التبعيد المقرر لوصولهم حيث شهد الرائد محمد صلاح ضابط بقطاع الامن الوطني من أن تحرياته قد نوصلت الي استطلاع قيادات التنظيم الاخواني للهاريين لإسناد تشكيل لجنة العمليات النوعية بمحافظة المنوفية لقيادي التنظيم الاخواني ، علي عبدالقادر شندي عبد الغفار و يعونه عضوي التنظيم الاخواني / احمد عبد الحليم حمد زين . الاخواني هاني لبيب فرج حامد حشاد و الذي اسند اليهما مسؤوليه إختيار و انتقاء العناصر التي تم ضمها إلى تلك اللجان و تقسيمها إلى عدة خلايا عنقودية للرصد الأمني عرب من اجل الرصد . و التنفيذ و تصنيع المواد المفارقة ، وتخزين الاسلحة و أخرى لإيواء العناصر المضطهدة و كذا . قيم المتهم ، صلاح أحمد محمد البحيري بمسؤوليه لجنة الرصد و معاونيه

فيها المتهم / أسامة محمد علي حسنين سويلم و يتولى عناصرها رصد ضباط و أفراد الشرطة و القوات المسلحة و رجال الفضاء المزمع استهدافهم بعمليات ارهابية و قيام المتهم / هاني لبيب فرج حامد جشاد بمسئولية لجنة التنفيذ و مهمتها تنفيذ العمليات العدائية المخطط لأركانها . و من أعضائها المتهم / أنس أحمد خليفي أحمد و المتهم / محمد سعيد أحمد محمد سالم و المتهم مصطفى حازم محمود الزناتي و المتهم / عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل . و المتهم مصطفى سعد القصاص . و المتهم / صوبب السيد عبد الغني بونس . و المتهم احمد محمد علي الشريف . و المتهم أنس فوزي السيد شحاتة زغلول . و المتهم عامر محسن محمد أحمد و المتهم صلاح عبد العاطي محمد يوسف . و المتهم / علي أحمد خليفي . و المتهم / أنس سامي طه شرف . و المتهم / أسامة جمال ابراهيم سعد و المتهم / بلال محمد عبد العاطي السقا . و المتهم السيد علي و المتهم / عبد الرحمن محمد عبد العاطي السقا وأضاف بإسناد مسئولية تصنيع واعداد العبوات المفرقة إلى المتهم / مصطفى عبد الله محمد فاضل وأضاف بإسناد مسئولية توفير الاسلحة الالية و الحارطوش إلى المتهمين / سامي صبري عبد الحميد . شريف مختار محمد شاهين . باسر قطب سيد ابراهيم . محمد أحمد عبد العزيز خليفة . عاطف عمرو عبد الغني الهواري . عبد المقصود محمود حميدة . أحمد محمد عبد المعز سفيان و أسند إليهم مسئولية إخفاء الاسلحة المستخدمة عقب الانتهاء من ارتكاب العمليات الارهابية و وأضاف بقيام المتهم علي عبد القادر شندي عبد العفار بعقد الاجتماعات اللقاءات التنظيمية لعناصر التنظيم بمحل إقامته و التي يتم خلالها الاتفاق و الاعداد و التخطيط لتنفيذ بعض العمليات الارهابية بمحافظه المنوفية .

وما جاء بمحضر الضبط المحرر بمعرفة راند / كامل مصطفى - الضابط بقطاع الامن الوطني - أنه نقذا لقرار الضبط و الاخضار لعضو التنظيم الاخواني / شريف مختار محمد تبين حيزته لعدد جهازين مؤقت زمني و التي توضع علي العبوات المفجرة المستخدمة في تخريب المنشآت العامة كـ اصناف بضلوع كلا من المتهم / صلاح محمد البحيري . و المتهم / أنس أحمد خليفي أحمد و المتهم مصطفى سعد القصاص . و المتهم / علي أحمد خليفي أحمد و وضع عبوه ناسفة علي شريط السكة الحديدية لمدينة بركة السبع و المقيسد بشأنها القضية رقم ٢٥٤٢٥/٣٤١٥ جناح مركز بركة السبع .



حيث شهد المدعو / هشام محمد بدر الدين رئيس حركة قطارات بركة السبع بمحضر جميع الاستدلالات انه تم العثور على جسم غريب على قطبان السكك الحديدية بالكيلو رقم ٦٧.٢٠٠ ممب ادي الي تاخير و تجاوز عدد ثلاث قطارات بموعد الوصول المحدد لها كما اُضاف بضلوع ذات المتهمين سالفى الذكر بتكليف من المتهم / صلاح محمد أحمد البحوري بوضع عبوتين متفجرتين بالقواعد الخرسانية ببرج الكهرباء رقم ٧٤ بقرية جنزور و التي انفجر أحدهما دون انفجار الاخرى مما ادي الي وقوع بعض التلفيات بالبرج المذكور و المقيد بشأنها القضية رقم ٦٤٣١ ٢٠١٤ إداري مركز بركة السبع .

وما جاء بمذكرة التحري المحررة بمعرفة الرائد / محمد صلاح ضابط بقطاع الامن الوطني من ان تحرياته قد وصلت إلى بضطلاع قيادات التنظيم الاخواني الهاربين لإسناد تشكيل لجنة العمليات النوعية بمحافظة المنوفية لقيادي التنظيم الاخواني / علي عبد القادر شندي عبد الغفار و يعاوناه عضوي التنظيم الاخواني أحمد عبد الحليم أحمد زين ، الاخواني هاني لبيب فرج حامد حشاد و اندي أسد إليهما مسئولية اختيار و انتقاء العناصر التي تم ضمها إلى تلك اللجان و تقسيمها إلى عدة خلايا عنقودية تجنب للرصد الأمني عُرِف منها لجان الرصد و التنفيذ و تصنيع المواد المفرقة و تخزين لاسلحة و أخرى لإيواء العناصر المنضمة و كذا قيام المتهم / صلاح احمد محمد البحيري بمسؤولية لجنة الرصد و يعاونه فيها المتهم / أسامة محمد علي حسنين سويلم و يتولى عناصرها رصد ضبط و أفراد الشرطة و القوات المسلحة و رجال القضاء المزمع إستهدافهم بعمليات إرهابية و قيام المتهم / هاني لبيب فرج حشاد بمسؤولية لجنة التنفيذ و مهماتها تنفيذ العمليات العدائية المخطط لارتكابها و من أعضائها المتهم / أنس أحمد خليفه أحمدي و المتهم / محمد سعيد أحمد محمد سالم و المتهم / مصطفى حازم محمود الزناتي و المتهم / عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خير ، و المتهم / مصطفى سعد القصاص ، و المتهم / صهييب السيد عبد القسي يونس ، و المتهم / محمد محمد عل الشريف ، و المتهم / أنس فوزي السيد شحاتة زغلول ، و المتهم / عامر محسن محمد أحمدي ، و المتهم / صلاح عبد العاطي محمد يوسف ، و المتهم / علي أحمد خليفه ، و المتهم / أنس سامي طه شرف ، و المتهم / أسامة جمال إبراهيم سعد و المتهم / بلال محمد عبد العاطي السيد ، و المتهم / السيد علي و المتهم / عبد الرحمن محمد عبد العاطي السيد و اُضاف بإسناد مسئولية توفير الاسلحة الآتية و الخرطوش إلى المتهمين / سمي صبري عبد

سعيد . شريف مختار محمد شاهين . ياسر قطب سيد ابراهيم ، محمد أحمد عبد العزيز خليفة . عاطف عمرو عبد الغني الهواري ، عبد المقصود محمود حميدة . أحمد محمد عبد المعز سعيقان و سند اليهد مسئولية إخفاء الاسلحة المستخدمة عقب الانتهاء من إرتكاب العمليات الارهابية و اضاف بقديم المتهم علي عبد القادر شندي عبد الغفار يعقد الاجتماعات اللقائات التنظيمية لعناصر التنظيم بمحل إقامته و التي يتم خلالها الاتفاق و الاعداد و التخطيط لتنفيذ بعض العمليات الارهابية بمحافظة المنوفية .

ما جاء بتقرير الإدارة العامة لتحقيق الادلة الجنائية أن بإجراء المعاينة لواقعة انفجار عبوة متفجرة اسفل برج كهرباء الضغط العالي رقم ٧٤ بقرية جنزور و المقيد بشأنها القضية رقم ٢٠١٤/٦٤٣١ اداري بركة السبع أن الحادث وقع نتيجة انفجار عبوة مفرقة جري تشكيل حاويتها محليا من المعدن و تحتوي عبوتها الأساسية علي كمية من مادة نترات الأمونيوم المفرقة شديدة الانفجار - و المقيد بالبند رقم ٧٩ من قرار وزير الداخلية بشأن المواد في حكم المفرقات - و جري تفجيرها كهربائيا بواسطة دائرة مؤقت زمني .

كما جاء بالتقرير المعاينة لتلفيات البرج المذكور ناجمة من أعمال التخريب المقيد بشأنها ذات الرقم القضائي المذكور بلغت خمسة عشر ألف جنيه لا غير .  
وما جاء بتقرير الإدارة العامة لتحقيق الادلة الجنائية أن بإجراء المعاينة لواقعة انفجار عبوة متفجرة اسفل برج كهرباء الضغط العالي رقم ٩٨ بقرية جنزور و المقيد بشأنها القضية رقم ٢٠١٥/١٦٣٨ جناح مركز شبين الكوم أن الحادث وقع نتيجة انفجار عبوة مفرقة جري تشكيل حاويتها محليا من المعدن و تحتوي عبوتها الأساسية علي كمية من مادة نترات الأمونيوم المفرقة شديدة الانفجار و المقيد بالبند رقم ٧٩ من قرار وزير الداخلية بشأن المواد في حكم المفرقات - و جري تفجيرها كهربائيا بواسطة دائرة مؤقت زمني .

كما جاء بالتقرير المعاينة لتلفيات البرج المذكور المرفق بالأوراق و المنسوب الي قطاع الخطوط و الكبلات بالشركة المصرية لنقل الكهرباء أن التلفيات ناجمة عن واقعة تفجير البرج المذكور هي سقوطه نتيجة تفجير قواعده و تدميره بالكامل وتدمير عزلات و مناولات البرج و حدوث تلفيات بالمواصلات و التي بلغت قيمتها مما يقارب ثلاثة ملايين جنيه.

وما جاء بتقرير قسم المفرقات أنه بمعيونة ما تم العثور عليه من جسم غريب بشريط سكك حديد  
بركة السبع العقيض بشأنها القضية رقم ٢٠١٥/٣٤٢٥ جنح بركة السبع أنها عبوة هيكلية عبارة  
عن ماسوره حديدية من الصلب مغلقة من الجهتين و مثبت بها دائرة كهربائية متصلة ببطارية .

وما جاء بتقرير الأدلة الجنائية المرفق بالأوراق أنه بإجراء معيونة واقعة حرق كمين نقطة القاصد  
المقيد بشأنها القضية رقم ٢٠١٥/٣٩٣٥ جنح قسم شبين الكوم أنه بفحص موقع الحادث تبين أن  
الحريق شبيه نتيجة إصـال مصدر حراري سريع ذو لهب مكشوف كـلهب عود ثقاب مشتعـل أو ورقية  
مشتعلة بعد سكب كمية من مادة الجازولين و هي من المواد المعجلة على الاشتعال

كما جاء بتقرير المعينة لذات نقطة الكمين سالفة البيان أن قيمة التلفيات الناجمة عن الأعمال  
التخريبية اللاحقة به بلغت أربعة آلاف و ستمائة جنية فقط لاغير .

وما جاء بكتب مديرية أمن المنوفية أن السلاح المسلم للخفير النظامي / عاطف سمير بدوي  
و المكلف خدمه بنقطة كمين القاصد بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ و هو سلاح خرطوش ماركة أكار يحمل  
رقم ٣٥٣٤٠٤٤ و أن السلاح المسلم للخفير /هاني إبراهيم ذكي المكلف خدمه بذات الكمين عن ذات  
اليوم هو و هو بندقية خرطوش ماركة أكار يحمل رقم ٥٥٦٧٥٥٢ وأن السلاح المسلم لأمين  
الشرطة /محسود محمد ابو العزم هو طبنجة حلوان تحمل رقم ١٠٢٥٠٢٧ .

وما جاء بأفادة الشركة المصرية للإتصالات المرفقة بالأوراق أن قيمة التلفيات الناجمة عن حرق  
تأمينية الترميم رقم ٢٣ كابل ١ بناحية شبين الكوم بلغت تسعة آلاف و ثلاثمائة وثلاثة و ستون  
جنيها و ستون قرشاً .

حيث أقر المتهم /انس أحمد خليفي أحمدى بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا أنه في غضون  
أغسطس / ٢٠١٤ تم تكليفه من قبل المتهم/مصطفى حازم زياتي في تشكيل مجموعة نوعية تضمن  
المتهمين مصطفى سعد القصاص ، بلال محمد عبد العاطي ، السيد علي محمود جليل وذلك لتفكيك  
بعض عمليات التخريب و التنوير بالعنف و التهديد و منها وضع إطارات الكاوتشوك المشتعل على  
شعبي السكك الحديدية الموصلة فيما بين محطتي شبين الكوم و البتانون بقصد تعطيل حركة  
القطارات و فيهه بوضع عبوة متفجرة بمساعدة المتهم مصطفى سعد القصاص بمحطة كهرباء شبين  
الكوم لأنه حب أثرها دون إفجارها وكذا قيامه بإضرام النيران بكلبينة تلفون الكائنة بمساكن بشبين  
الحير بشبين الكوم و اضاف أنه في غضون نوفمبر / ٢٠١٤ تم تم تكليفه من المتهم /صلاح محمد



البحيري بوضع عبوتين متفجرتين أسفل برج الكهرباء لضغط العالي بزمزم قرية جنزور حيث تسلم منه العبوتين المذكورتين وقام بزرعها بمساعدة المتهم مصطفى سعد القصاص و تمكن من تفجير أحدهما دون الأخرى و كذا تكليفه بوضع عبوتين ناسفتين أسفل عمود كهرباء ضغط متوسط فيمن بين مركز شبين الكوم و قرية جنزور حيث تسلمها منه و زرعهما بمساعدة المتهم المذكور و تفجيرها مما نتج عنه التلقيات بالبرج المذكور و أضاف بذات أقواله تكليفه من قبل المدعو هاني لبيب فرج حشاد و المتهم /صلاح محمد البحيري ضم بعض العناصر إلى مجموعته ومنهم المتهمين : أنس فوزي السيد شحاته ، سامي صبري عبد الحميد عبد الدايم ، أسامة جمال إبراهيم سعد حيث تسلم منه بندقيتين آليتين و أخرى خرطوش و عبوتين ناسفتين قام بزرعها أسفل البرج الكائن بقرية ميت موسى بمساعدة المتهم / مصطفى سعد القصاص و تفجيرها مما أدى إلى تفجير البرج المذكور كما أضاف بإعترافه إستهدافه لعمين القاصد بمركز شبين الكوم وإضرار النيران بمحتوياته و الاستيلاء على تسليحه الأفراد المكلفين بالخدمة عليه كان ذلك منه في غضون مارس ٢٠١٥ بمساعدة كلا من المتهمين / مصطفى القصاص ، سامي صبري ، أنس فوزي ، أسامة جمال مستقلين ثلاثة دراجات نارية للانتقال من وإلى مكان تنفيذ العملية الخطط لها عن طريق تكليف المتهم / صلاح عبد العاطي أبو يوسف برصد الطريق و قيام المتهم / مصطفى سعد القصاص بإضرار النيران بمبنى الكمين باستخدام مادة البنزين و قيام باقي المتهمين بالاستيلاء على سلاح عهدة الأفراد المكلفين خدمة بذات الكمين و هي عبارة عن بندقيتين خرطوش و طبنجة و جهاز لاسلكي كما أضاف باستيلائه عبوة مفجرة من المتهم / صلاح البحيري و تكليفه للمتهم / مصطفى سعد القصاص برزعهما على قضبان السكك الحديدية بمحطة قطارات بركة السبع إلا أنه خاب اثرهما دون انفجار.

حيث اعترف المتهم صلاح محمد أحمد البحيري بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا من قيامه بالانضمام إلى لجان العمليات النوعية و تم تكلفه بتنفيذ بعض تلك العمليات و توليه مسئولية تحديد الاعداف المزمع تخريبها و كذا إعداد العبوات المستخدمة في تنفيذ تلك العمليات و أضاف بتصنيعه بعض العبوات المفرقة و تسليمها للمتهم ، أنس أحمد خليفي و التي قام الأخير بزرعها بإبراج كهرباء و شريط السكك الحديدية ببركة السبع و قيامه برصد تحركات قوات الشرطة بآماكن تنفيذ تلك العمليات .

حيث أقر المتهم صهيب السيد عبد الغني يونس بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا من عضويته  
بإحدى اللجان النوعية لجماعة الإخوان الإرهابية و تكليفه بتنفيذ بعض العمليات النوعية عن طريق  
تأمين أماكن تنفيذ ورصد تحركات الشرطة في اتجاه تنفيذها .

حيث أقر المتهم مصطفى سعد مصطفى القصاص بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا من انضمامه  
لإحدى الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم جماعة الإخوان الإرهابية بغرض استهداف قوات الشرطة و  
الجيش و تحريب منشآتهما و المنشآت العامة و منها اشتراكه مع المتهمين : أنس خليفي ، بلال  
محمد السقا ، سيد جليان في تعطيل حركة سير القطارات ببركة السبع عن طريق وضع اطرار  
السيارات و اضرام النيران بها و كذا اشتراكه مع المتهم / انس احمد خليفي في إسقاط برج  
الكهرباء الضغط العالي و ذلك عن طريق زرعهما لعبوتين متفجرتين أسفل برج الكهرباء المذكور  
و تكليف المتهم صلاح البحيري بمراقبة الطريق حال تنفيذهما كما أضاف بإشتراكه مع المتهم أنس  
خليفي في وضع عبوتين متفجرتين أسفل أعمدة الكهرباء بشيبن الكوم أحدهما بقرية ميت موسى كما  
أضاف بقديمه بزرع عبوة متفجرة على شريط السكك الحديدية ببركة السبع في مارس ٢٠١٥ و ذلك  
بتكليف من المتهم أنس خليفي و مساعدته المتهم / صلاح البحيري بأن تحصل منه على العبوة  
المتفجرة المذكورة كما أضاف بإشتراكه مع المتهمين / أنس خليفي ، أنس فوزي ، أسامة جمال ، صلاح  
سو يوسف ، أنس شرف و آخرين في التعدي على أفراد الشرطة المدنية المعيّنين في كمين  
القاصد و سرقة الأسلحة الخاصة بهم عبارة عن بندقيتين خرطوش و طنجرة و هاتف محمول و جهاز  
لاسلكي و إشغال النيران بمقر الكمين حال الانتهاء من تنفيذ عملياتهم و كان ذلك منهم عن طريق تهديد  
هؤلاء الأفراد باستخدام ما بحوزتهم من أسلحة نارية اليد و بنادق خرطوش .

حيث أقر المتهم صلاح عبد العاطي محمد يوسف من انضمامه لجماعة الإخوان الإرهابية  
و مشاركته لإحدى عملياتها النوعية باستهداف و إقحام نقطة كمين القاصد و الإستيلاء على تسليح  
الأفراد المكلفين بالخدمة حيث تمثل دوره بتأمين الطرق حتى تمام التنفيذ و مغادرة المكان المذكور  
حيث اعترف المتهم ياسر قطب إبراهيم أحمد بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا من اشتراكه في  
عمليات اللجان النوعية لجماعة الإخوان الإرهابية و ذلك من خلال اشتراكه في تخزين أسلحة نارية  
عبارة عن أربع بنادق خرطوش و بندقية آليه لدى المتهم / عبد المقصود محمود حميدو و ذلك  
بتكليف من المتهم / عمرو عيد الرحمن خليل .

حيث أقر المتهم ، عمرو عبد الرحمن عبد الشافي خليل من عضوية لجان الفاعليات بجماعة  
الاخوان الارهابية وتكليف بدمجها مع لجنه العمليات النوعية و اشتراكه في بعض المهام النوعية عن  
طريق نقل بعض الأسلحة النارية و ذخائرهما و مادة النترات المتفجرة للمخزن الخاص بالمتهم / ياسر  
قطب سيد ابراهيم

وحيث انه من المقرر بشأن جريمة الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم التخريب  
العمدى للمنشآت والمرافق العامة ان يكون هناك اتفاق ويوجد الاتفاق متى عقد العزم بين شخصين  
او اكثر واتحدت ارادتهم على العمل والعزم يقتضى وجود إرادته ثابتة مقرره فلا يكفى وجود امالى او  
تهديدات بل يجب توطيد العزم على العمل اى على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها  
بالمادة ٩٦ من قانون العقوبات او اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود من الاتفاق الجنائي  
ويمكن اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات والسلوك المادى فى هذه الجريمة المنصوص عليها بالفقرة  
الثانية من المادة ٩٦ عقوبات هو التشجيع بالمعاونة المادية او المالية على ارتكاب الجرائم سالفة  
البيان ويجب ان يكون مقدم المعاونة يعلم الغرض الذى سوف تستخدم فيه وصور ارتكاب جريمة من  
الجرائم سالفة البيان ولو لم تحدد بعد هذه الجريمة وان يكون موافقاً على تحديد ذلك الغرض.

وحيث انه من الأدلة سالفة البيان فقد إطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الاول المسند  
للمتهمين لاول المدعو على عبد القادر شندى عبد الغفار والثانى المدعو / أحمد عبد الحليم أحمد زين  
والثالث المدعو / صلاح محمد أحمد البحيرى والرابع المدعو / أسامة محمد على حسنين سويح  
والخامس المدعو / هانى لبيب فرج حامد حشاد والسابع المدعو / شريف مختار محمد شاهين والثامن  
المدعو / ياسر قطب سيد ابراهيم الحنفى والعاشر المدعو / محمد أحمد عبد العزيز خليفة والحادى  
عشر المدعو عاطف عمرو عبد الغنى الهوارى والثانى عشر المدعو / عبد المقصود محمود حميدو  
والثالث عشر المدعو / أحمد محمد عبد المعز سفيان والرابع عشر المدعو / سامى صبرى عبد الحميد  
عبد الدائم والسادس عشر المدعو / أنس أحمد خليفى أحمدى والسابع عشر المدعو / مصطفى سعد  
مصطفى الفضص والثامن عشر المدعو / على أحمد خليفى أحمدى والتاسع عشر المدعو / أسامة  
جمال ابراهيم سعد والعشرون المدعو / عامر محسن محمد أحمدى والحادى والعشرون المدعو / أنس  
سامى طه سرف والثانى والعشرون المدعو / أنس فوزى السيد شحاته زغلول والثالث والعشرون  
المدعو مصطفى حازم محمود زنتى والرابع والعشرون المدعو / صلاح عبد العاطى محمد يوسف



والخامس والعشرون المدعو عمرو عبد الرحمن عبدالشافى خليل والسادس والعشرون المدعو صهيب السيد عبد الفتى يونس والسابع والعشرون المدعو /أحمد محمد على الشريف والثامن والعشرون المدعو/بلال محمد عبد العاطى السقا والتاسع والعشرون المدعو /السيد على محمد حليان والثلاثون المدعو/عبد الرحمن محمد عبدالعاطى السقا ركنا ودليلاً وذلك مع سبق سرده من أدله بخلص مواها ان المتهمين سلفى الذكر اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم تخريب العملى للمنشآت والعراق العامة وتخريب الممتلكات العامة بان اتفقوا فيما بينهم على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٩٦ من قانون العقوبات بهدف الاخلال بالامن العام والاقتصاد القومى للبلاد واشاعه الفوضى فيها واتخذوا من الارهاب وسيله لتنفيذ اغراضهم واتحدث رادتهم على ارتكاب الجرائم الواردة بأمر الأحاله مع علمهم بالغرض من هذا الاتفاق ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانوناً الا انه اتجهت رادتهم الى التباه وت تحقيق النتيجة المترتب عليه مما يتعين معه ادانتهم عنه عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ أج ومن ثم عقابهم بمقتضى مواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٩٦ من قانون العقوبات .

وحيث ان المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة احراز المفرقات بدون رخصه او مسوغ سرعى يتحقق دائماً متى ثبت علم المحرز بان ما يحرزه مفرق ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته فى استعمال المفرق فى التخريب والاتلاف ويضاً القصد الجنائى فى جريمة احراز المفرقات يتحقق دائماً متى يثبت على المحرز بان ما يحرزه مفرق ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته فى استعمال المفرق فى التخريب والاتلاف كما ان القصد الجنائى لا شأن له بالباعث على الاحراز والثابت من الأوراق ان المتهمين حازوا واحرزوا وصنعوا مواد مفرقة واستعملوها بقصد تخريب المباني والمنشآت المعده للصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر .

وحيث انه من المقرر ان جريمة حيازة واحراز اسلحة نارية مششخنة او غير مششخنة والذخائر المستخدمة فى تلك الاسلحة قائم على كفى لقيامها مجرد الحيازة والاحراز المادى طالت او قصرت مدته وايضا كن الباعث عليه ولو كانت الامر عارض تلك الجريمة لا تتطلب سوى القصد الجنائى العام وهو الحيازة او الاحراز عن علم وإرادته وأنه كفى ان يبسط الجانى سلطان على الاسلحة والذخائر ولم تكن فى حيازته المادية ولم كان ذلك وبمطالعه مديات الدعوى نجد ان المتهمين جميعاً قد حازوا واحرزوا الاسلحة والذخائر موضوع الدعوى عن علم وإرادته دون ترخيص قانونى او مسوغ شرعى لذلك .

وحيث انه من الادلة سائلة البيان فقد إطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهامات الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع المعنفين الى كلا من المتهمين الاول المدعو/على عبد القادر شندى عبد الغفر والثاني المدعو /أحمد عبد الحليم أحمد زين والثالث المدعو /صلاح محمد أحمد البحيرى والرابع المدعو /أسامة محمد على حسنين سويلم والخامس المدعو /هاني ايوب فرج حامد حشاد والسابع المدعو /شريف مختار محمد شاهين والثامن المدعو /ياسر قطب سيد إبراهيم الحنفى والعاشر المدعو /محمد أحمد عبد العزيز خليفة والحادى عشر المدعو /عاطف عمرو عبد الغنى الهوارى والثانى عشر المدعو /عبد المقصود محمود حميدو والثالث عشر المدعو /أحمد محمد عبد المعز سغفان والرابع عشر المدعو /سامى صبرى عبد الحميد عبد الدايم والخامس والعشرون المدعو/عمرو عبد الرحمن عبدالشافي خليل والسادس والعشرون المدعو /صهيب السيد عبد الغنى بونس والسابع والعشرون المدعو أحمد محمد على الشريف والثلاثون المدعو/عبد الرحمن محمد عبدالعاطى السقا ركنا ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداه ان المتهمين سالفى الذكر حازوا واحرزوا بالذات والوساطة مادة مفرقة - نترات الامونيوم - مختلطة ببلدى اصناف المواد البترولية الوقوديه لانتاج سقرقع الانفواتنرات الألومسيوم - كما ورد بتقرير الادله الجنائيه واستعملوها فى تخريب المباني والمنشآت المعده للصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر وكان ذلك بدون ترخيص بأن حاز وحرز بالذات المتهمين الثالث والسادس عشر والثامن عشر بناء على اتفاقهم الجنى وحازوا واحرزوا بالواسطة باقى المتهمين اسلحة نارية بنادق اليه وبنادق خرطوش ونخيرتها دون ترخيص وكذا ادوات مما تستخدم فى الاعتداء على الاشخاص (مولوتوف ) وكان ذلك منهم دون مسوغ من الضرورة الشخصية او الحرفيه واستعملوها فى ارتكب الجرائم الواردة بأمر الاحاله ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانونا الا انه اتجهت اراقتهم الى اتياهه وتحقيق النتيجة المترتبه عليه مما يتعين معه ادانتهم عنه عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أج ومن ثم عقابهم بمقتضى المواد ١٠٢ . ١٠٢ ج الفقرة الاولى ١٠٢ . ١٠٢ د / ١٠٢ . ١٠٢ هـ من قانون العقوبات والمواد ١/١ . ٢٥ . ٢٦ ٣ . ٥ . ٣٠٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والبند رقم ٧ من الجدول رقم ( ١ ) والسند رقم ب من القسم الاول والثانى بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والمعدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٠٠٧ والبند رقم ١٠ . ٧٩ من الجدول بشأن المواد المفرقة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٠٠٧ .

حيث انه من المقرر ان جريمة التخريب العمدى هي جريمة مادية ذات حدث ضار والتخريب مفاد  
اراله او انقاص قيمة الاملاك العامة او المبانى والاموال وعلى ذلك فإن السلوك المكون للجريمة كما  
حدده نموذجها فى قاعده التجريم هو التخريب اى استخدام العنف على الاشياء بحيث تتغير وتتسوه  
وتتغير معالمه وتصبح غير صالحه للاستعمال الكامل الذى كانت مخصصه له ويتوافر الظرف المشدد  
فى هذه الجريمة اذا حدث الفعل فى زمن هياج او قفته بقصد احدث الرعب بين الناس او اشاعة  
نفوضى وبحكم على الجانى فى جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التى خربها .

حيث انه من الادله سائلة البين فقد إطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهام السابع المسند الى  
المتهم الثالث والاتهام الثانى المسند الى المتهمين السادس عشر المدعو /انس احمد خليفى احمدى  
والسابع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على احمد خليفى  
احمدى ركن ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها ان المتهمين سالفى الذكر شرعوا  
فى التخريب العمدى لاموال ثابته مملوكة لهيئة سكك حديد مصر وهى شريط السكة الحديد الكائن  
بالكيلو ٦٧٠٢٠٠ برمام مدينه بركة السبع - والمخصص للنفع العام بأن قاموا بوضع عبوة مفرقة  
بمكان المشكور مما نتج عنه تعطيل لحركة القطارات وتجاوزها موعد الوصول المحدد لها بذات  
الحجه ووقف اثر جريمتهم لسبب لا دخل لرادتهم فيه وهو ابطال مفعول العبوة بمعرفة ادارة الحماية  
حذنيه لورارة الداخلية وبمن ذلك بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى للبلاد ونتج عن ذلك تعريض  
سلامة احدى وسائل النقل البريه للخطر وتعطيل سيرها ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب  
عليه قانونا اتجهت اراءهم الى اتيانه وتحقيق النتيجة المترتبة عليه **والتي خاب اثرها بسبب ابطال**  
**مفعول العبوة مما يتعين ادانتهم عنه عملا بنص المادة ٢٧٢٠٤ ج ومن ثم عقوبتهم بمقتضى الموال**  
**٥٠ : ٦٠ : ٨٩ / مكرر ١٦٧٠ من قانون العقوبات.**

حيث انه من الادله سائلة البين فقد إطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الثامن المسند للمتهم  
الثالث المدعو صلاح محمد احمد البحيرى والاتهام الثالث المسند الى المتهمين السادس عشر  
المدعو /انس احمد خليفى احمدى والسابع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن  
عشر المدعو /على احمد خليفى احمدى ركن ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها ان  
المتهمين سالفى الذكر خربوا عمدا اموالا ثابته مملوكة لوزاره الكهرباء وهى برج الضغط العالى رقم  
٧ : الكائن برمام فريه جنزور والمخصص للنفع وذلك بأن كلف المتهم الثالث المتهمين السادس



عشر والسبع عشر والثامن عشر بوضع عبوتين مفرقتين بقاعدتيه الخرسانيه فنفجرت احداهما مما نتج التفتيات الواردة بتقرير مصلحة الادله الجنائية والتي قدرتها جهات الاختصاص بمبلغ خمسة عشر الف جنيه، وكان ذلك منهم بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد واوقف اثر العبوة الثانيه سبب لا دخل لادانتهم فيه وهو ابطال مفعولها بمعرفه ادارة الحماية المدنية بوزارة الداخليه ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانوناً اتجهت ادانتهم الى اثباته وتحقيق النتيجة المترتبة عليه وهو تخريب قاعده البرج الخرسانيه واتلاف خط الكهرباء المغذى لقرية جنزور وانقطاع الكهرباء عنها مما يتعين ادانتهم عم ذلك عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ أ ج وعقابهم بمقتضى المواد ٨٩ مكرر ، ١٦٢ ، ١٦٢ مكرر من قانون العقوبات.

وحيث انه من الادله سالفه البيان فقد اطمانت المحكمة الى توافر اركان الاتهامين الرابع والخامس المسندين الى المتهمين السادس عشر المدعو /انس احمد خليفى احمدى والسابع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على احمد خليفى احمدى ركناً ودليلاً وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها ان المتهمين سالفى الذكر حازوا واحرزوا مادة مفرقة - نترات الامونيوم - مختطه باحدى اصناف المواد البترولية الوقودية لانتاج مفرق الانفوا نترات الامونيوم - واستعملوها بان قاموا بوضعها على شريط السكك الحديدية بالكيلو ٦٧.٢٠٠ بزمزم مدينة بركة السبع واسفر القاعده الخرسانيه لبرج الضغط العالى رقم ٧٤ بزمزم قرية الجنزور وكان له بدون ترخيص من الجهة المختصة وبقصد تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العام وكان من شأن ذلك تعريض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر ورغم علمهم بام مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانون لا انه اتجهت ادانتهم الى اثباته وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين معه ادانتهم عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ أ ج وعقابهم بمقتضى المواد ١٠٢/١ - ٧٠٤ - أ ج الفقرة الاولى ١٠٢/١ - ١٠٢ هـ والبندين رقم ٧٩.١٠ من الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته يتسار المواد المفروقه بقرار وزير الداخليه رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٥٤ .

وحيث انه من الادله سالفه البيان فقد اطمانت المحكمة الى توافر اركان الاتهام السادس المسند الى المتهمين السادس عشر المدعو /انس احمد خليفى احمدى والسابع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على احمد خليفى احمدى والاتهام الثانى المسند الى المتهمين التاسع عشر المدعو /امامة جمال ابراهيم سعد والعشرون المدعو /عمر محسن محمد

أحمدى ركناً ودليلاً وذلك مما سبق سرده من أدله يخلص مؤداه أن المتهمين سألوا  
[لج رقم

والمخصص للنفع العام بأن قاموا بوضع عبوتين مفرقتين بقاعدتين الخرسائيتين  
ونفخيرها مما نتج عنه التلفيات الواردة بتقرير معمل الأدلة الجنائية وقدرتها، جهات الاختصاص بمبلغ  
ثلاثة ملايين جنيهاً وكان ذلك منهم بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد واشدعه الفوضى وادى  
ذلك إلى انقطاع الكهرباء واتلاف خط الكهرباء المغذى لقرية ميت موسى ورغم علمهم بأن مسلكهم  
هذا مجرم ومعاقب عليه قانوناً اتجهت إرادتهم إلى اتيانه وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين  
إدانتهم عن ذلك عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ أ ج وعقابهم بمقتضى المواد ٨٩ مكرر ١٦٢ ، ١٦٢  
مكرر من قانون العقوبات.

وحيث أنه من الأدلة سابقة البيان فقد اطمأنت المحكمة إلى توافر أركان الاتهامات السابعة والثامن  
والتاسع والعاشر المسندين إلى المتهمين السادس عشر المدعو /أنس أحمد خليلي أحمدى والسابع  
عشر المدعو مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على أحمد خليلي أحمدى  
والاتهامات الثالث والرابع والخامس والسادس المسندين إلى المتهمين التاسع عشر المدعو /أسامة  
حسن إبراهيم سعد والعشرون المدعو /عامر محسن محمد أحمدى ركناً ودليلاً وذلك مما سبق سرده  
من أدله يخلص مؤداه أن المتهمين سألوا المذكورين حازوا وأحرزوا بالذات والواسطة أسلحة نارية  
سادق اليه وينادق ظروفه دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهة المختصة ومادة مفرقة  
- سرت الامونيوم - مختلطة بحدى الأصناف البترولية الوقودية لانتاج مفرق الانفونترات الالومنيوم  
- واستعملوا المادة المبيته سلفاً في تخريب برج الكهرباء رقم ٩٨ الكائن بزمان قرية ميت موسى  
مركز شبين الكوم مما أدى إلى اتلاف خط الكهرباء وانقطاع الكهرباء عن القرية وكان ذلك من شأنه  
تعرض حياة المواطنين وممتلكاتهم للخطر ورغم علمهم بأن مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانوناً  
لا أنه اتجهت إرادتهم إلى اتيانه وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين إدانتهم عن ذلك عملاً  
بنص المادة ٣٠٤/٢ أ ج وعقابهم بمقتضى المواد ١٠٢/١ ، ١٠٢/ج الفقرة الأولى ، ١٠٢ د ،  
١٠٢ هـ من قانون العقوبات والمواد ١/٢٦ ، ٢/٣٠ ، ٣/٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
وبعدية البند رقم ٧ من الجدول رقم ( ١ ) والبنود رقم ( ب ) من القسم الأول والثاني بالجدول رقم

٢ الملحق بالقانون وتعديلاته والبلدين ١٠ ، ٧٩ من الجدول بشأن المواد المرفقة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٠٠٧.

وحيث انه من المقرر ان القانون عبر عن الركن المادي للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ مكرر بقوله كل من وضع نارا ولم يستلزم شروطا خاصا معينة في المادة المعلنهبة التسي تستخدم في وضع النار ولا في الطريقة المادة التي يحصل بها الحريق والقصد الجنائي يتحقق في هذه الجريمة متى تعدد الجنائي وضع النار في الشيء وكان عالما ان الشيء مملوك لغيره بغض النظر عما يكون لديه من باعث إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة والمقصود بالعمد هنا هو توصيه الارادة اختيار الى وضع النار في المكان ان كانت نتيجته او ال باعث عليه سواء كان القصد من ذلك هو مجرّد حراق المكان ذاته ام كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق اى قصد آخر ويمطالعه ماديات الدعوى نجد ان المتهمين السادس عشر والثامن عشر اضرموا النيران في كابينه التليفون رقم (٣) الكاسه بمنطقة بشاير الخير والمملوكة لوزارة الاتصالات مما نتج عن ذلك تلفيات قدرتها جهات الاختصاص ومرفقه بوراق الدعوى اضرارا منهم بالاقتصاد القومي.

وحيث انه من الادله سالفه البيان فقد اطمانت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الحادى عشر للمسند للمتهمين السادس عشر المدعو /انس احمد خليفى احمدى والسابع عشر المدعو /مصطفى سعد مصطفى القصاص والثامن عشر المدعو /على احمد خليفى احمدى ركن ودليلا وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص موده ان المتهمين سالفى الذكر وضع النيران عمدا باموال ثابته مملوكة لوزارة الاتصالات وهي كابينه استليفون رقم ٢٣ الكاسه بمنطقة بشاير الخير بمدينة شيبين الكوم والمخصصة لتفيع العام واضرما النيران فيها مما نتج عنه التلفيات الواردة بتقرر الادله الجنائيه واتى قدرتها جهات الاختصاص بمبلغ تسعة الاف وثلاثمائة وثلاثة وستون جنيه وستون قرشا وكان لث منها بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد ونتج عن ذلك انقطاع الاتصالات بسبب اتلاف لاسلاك الموصله ورغم عنسهما بن مسلكهما هذا مجرم اتجهت اراقتهم الى اتيانه وتحقيق النتيجة المترته عليه مما يتعين اذانتهم عن ذلك عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أج وعقايهم بمقتضى المادتين ١٦٤ ، ٢٥٢/ مكرر من قانون العقوبات.

وحيث انه من الادله سالفه البيان فقد اطمانت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الثانى عشر المسند الى المتهم السادس عشر المدعو /انس احمد خليفى احمدى والاتهام الثانى المسند للمتهمين الثالث



والعشرون المدعو مصطفى حازم محمود زنتي والثامن والعشرون المدعو/بلال محمد عبد العاطي السقا والتاسع والعشرون المدعو /السيد علي محمد جليان ركناً ودليلاً وذلك مما سبق سرده من أدله يخلص موداعها ان المتهمين سالفى الذكر وضعوا النيران عمداً بأموال ثابتة مملوكة لهيئة سكة حديد مصر وهي شريط السكة الحديد ك ٧٢ الواصل بين محطة البتانون وكفر البتانون والمخصص للنفع العام بأن قاموا بوضع إطارات الكاوتش واشعلوها بالمكان المذكور مما نتج عن ذلك تعطيل حركة خمسة قطارات وتجاوزها موعد الوصول المحدد لها بذات الجهة وكان ذلك منهما بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى للبلاد واشاعه الفوضى ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم ومعاقب عليه قانوناً الا انه اتجهت اراستهم الى اثباته وتحقيق النتيجة المترتبة عليه الامر الذى يتعين ادانتهم عن ذلك عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ أج وعقابهم بمقتضى المادتين ١٦٧ ، ٢٥٢ ، مكرر من قانون العقوبات.

وحيث انه من الأدله سالفه البين فقد اطمانت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الثالث عشر المسند الى المتهم السادس عشر المدعو /أنس أحمد خليفى أحمدى والاتهام الثالث المسند للمتهمين الثالث والعشرون المدعو مصطفى حازم محمود زنتي والثامن والعشرون المدعو/بلال محمد عبد العاطي السقا والتاسع والعشرون المدعو /السيد علي محمد جليان ركناً ودليلاً وذلك مما سبق سرده من أدله يخلص موداعها ان المتهمين سالفى الذكر استعرضوا القوة ولوحوا بالعنف والتهديد فيما بينهم بأن قاموا بزرع عبوة هيكليه على شريط السكة الحديد ك ٧٢ الواصل بين محطة البتانون وكفر البتانون مما ترتب عليه ترويع المواطنين وتخويفهم وإحاق الأذى المعنوى بهم وترتب على ذلك تشدير الامن والسكنة العامة وتعطيل حركة القطارات ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم ومعاقب سجهت اراستهم الى اثباته وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين ادانتهم عن ذلك عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ أج وعقابهم بمقتضى المادتين ٣٧٥ مكرر/ أ من قانون العقوبات.

حيث انه من المقرر ان جريمة التخريب العمدى هي جريمة مادية ذات حدث ضار والتخريب مضاف اليه او انقص قيمة الاملاك العامة او المباني والاموال وعلى ذلك فإن السلوك المكون للجريمة كما حدده نموذجها فى قاعده التجريم هو التخريب او استخدام العنف على الاشياء بحيث تتغير وتتسوس وتتغير معالمها وتصبح غير صالحة للاستعمال الكامل الذى كانت مخصصه له ويتوافر الظرف المشدد

في هذه الجريمة اذا حدث الفعل في زمن هياج او ففته بقصد احدث الرعب بين الناس او اشاعته  
الفوضى ويحكم على الجاني في جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التي خربها .

وحيث انه من المقرر ان جريمة السرقة بالاكراد هي اختلاس شئ منقول مملوك للغير والاختلاس  
هي سلب حيازة الشئ بدون رضاء مالكة او حائزة ويتحقق ذلك بكل فعل مادي يأتيه الجاني ويترتب  
عليه بخارج الشئ من حيازة المالك وإدخاله في حيازة اخرى سواء كانت حيازة الجاني او غيره  
ويترتب على ذلك ان يقوم الجاني بالسيطرة الفعلية على الشئ ومباشرة سلطات المالك عليه والحيازة  
المقصودة هنا الحيازة الكاملة ولم يعرف الشارع الاكراد المقصود في باب السرقة ولكن محكمة  
القبض عرفته بأنه يشمل كل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها  
عندهم تسهيلات للسرقة ويجب لاعتبار الاكراد ظرفاً مشدداً للسرقة ان يكون موجهاً ضد الأشخاص  
في اعمال العنف او الاعتداء التي تقع على الاشياء وتكون مصدبة للسرقة لا تعد اكراماً خاص وسواء  
كان الاكراد موجهاً ضد الشخص المالك للشئ المستولى عليه لم غيره فالسارق الذي يعتدى على  
رجال الحفظ في محل الواقعة فيضربهم يعد مرتكباً لجريمة السرقة بالاكراد ولما كان ذلك ومن مطالعة  
ماددت ادعوى نجد ان المتهمين سرقوا الاسلحة وجهاز الاسلحة المملوك لوزارة الداخلية والتي  
كانت بحوزة افراد كمين القاصد بسبب الخدمة واشهروا الاسلحة النارية في وجوههم واعتدوا عليهم  
حتى تمكنوا من اعدام مقاومتهم لهم وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على الاسلحة وجهاز الاسلحة  
والهواتف المحمولة المملوكة لافراد الكمين .

وحيث انه من الادلة سالفه البيان فقد اطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهام السابع المسند الى  
المتهم الرابع عشر المدعو/ سامي صبري عبد الحميد عبد الدايم والاتهام الرابع عشر المسند للمتهم  
السادس عشر المدعو/ انس احمد خليفى احمدى والاتهام السابع عشر المسند للمتهم التاسع عشر  
المدعو اسامة جمال ابراهيم سعد والاتهام الثامن المسند الى المتهمين الحادى والعشرون  
المدعو انس سامي طه شرف والثاني والعشرون المدعو/ انس فوزى السيد شحاته زعلول والرابع  
والعشرون المدعو/ صلاح عبد العاطى محمد يوسف ركناء ودليلاً وذلك مما سبق سرده من ادله  
يخلص موداعاً ان المتهمين سالفى الذكر خربوا عمداً اموالاً ثابتة تابعة لوزارة الداخلية وهي مبنى  
لقطة كمين القاصد المتمركز على الطريق المؤدى من مدينة شبين الكوم الى مدينة طنطا والمخصص  
لتنقح العم بن وضعوا النيران به مما نتج عنه التلفيات الواردة بتقرير معمل الادله الجنائية والتي

قدرتها جهات الاختصاص بمبلغ اربعة الاف وستمائة جنيه كان ذلك منهما بفرض الاضرار بالاعتقاد  
القومي لبلاد واشاعه الفوضى ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم ومعاقب عليه قانوناً إلا انه  
اتجهت اراستهم الى اتيانه وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين اداستهم عن ذلك عملاً بنص  
المادة ٣٠٤ ٢ أج وعقابهم بمقتضى المادتين ٨٩ مكرر ، ٢٥٢ مكرر من قانون العقوبات.

وحيث انه من الادلة سالفة البيان فقد اطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهام الثامن المسند الى  
المتهم الرابع عشر المدعو سامي صبرى عبد الحميد عبد الدايم والاتهام الخامس عشر للمتهم  
السادس عشر المدعو /انس احمد خليفى احمدى والاتهام الثامن المسند للمتهم التاسع عشر  
المدعو /اسامة جمال ابراهيم سعد والاتهام الثالث المسند الى المتهمين الحادى والعشرون المدعو/انس  
سامى طه شرف والثانى والعشرون المدعو/ انس فوزى السيد شحاته زغلول والرابع والعشرون  
المدعو /صلاح عبد العاطى محمد يوسف ركناً ودليلاً وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها ان  
المتهمين سالفى اذكر سرقوا الاسلحة الاميريه وجهاز الاتصال اللاسلكى المبيينين وصفاً ونوعاً وكما  
بالاوراق المملوكة لوزاره الداخليه والمسلمه على سبيل العهده الشخصيه لافراد كمين القاصد  
وكذا الهواتف المحموله المملوكة لافراد الكمين بان باغتوا افراد الكمين وقاموا بتهديدهم باستخدام  
حورهم من اسلحة واستولوا على الاسلحة وجهاز اللاسلكى والهواتف المحموله سالفة البيان بنيه  
سلكتها وكان ذلك منهم بطريق الاكراه ورغم علمهم بان مسلكهم هذا مجرم ومعاقب عليه قانوناً اتجهت  
اراستهم الى اتيانه وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين اداستهم عن ذلك عملاً بنص  
المادة ٣٠٤ ٢ أج وعقابهم بمقتضى المادتين ٣١١ ، ٣١٥ من قانون العقوبات .

وحيث انه من الادله سالفة البيان فقد اطمأنت المحكمة الى توافر اركان الاتهامات التسع و العاشر  
والحادى عشر والثانى عشر المسندين الى المتهم الرابع عشر المدعو/سامى صبرى عبد الحميد عبد  
الدايم والاتهامات السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر المسندين الى المتهم  
السادس عشر المدعو انس احمد خليفى احمدى والاتهامات التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر  
المسندين الى المتهم التاسع عشر المدعو /اسامة جمال ابراهيم سعد والاتهامات الرابع والخامس  
والسادس والسابع المسندين الى المتهمين الحادى والعشرون المدعو / انس سامى طه شرف والثانى  
والعشرون المدعو / انس فوزى السيد شحاته زغلول والرابع والعشرون المدعو /صلاح عبد العاطى  
محمد يوسف ركناً ودليلاً وذلك مما سبق سرده من ادله يخلص مؤداها ان المتهمين سالفى الذكر حازوا



واحرزوا زجاجة مولوتوف مما تستخدم في الاعتداء على الاشخاص دون مسوغ من الضرورة الشخصية او الحرفية وبنادق اليه وبنادق خرطوش ونخيره مما تستخدم في الاسلحة سالفه البيان وكان ذلك منهم دون الحصول على الترخيص اللازم من الجهة المختصة ورغم علمهما بان مسلكهما هذا مجرم ومعاقب عليه قانونا اتجهت ارادتهم الى اثباته وتحقيق النتيجة المترتبة عليه مما يتعين اناتهم عن ذلك عملا بنص المادة ٢٣٠٤ أ ج وعقابهم بمقتضى المواد ١/١، ٢٥٠، ٢٦٠/٢، ٣٠٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والبنء رقم ٧ من الجدول رقم ١ والبنء رقم ٣ من القسم الاول والثانى بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون وتعديلاته.

ام بشأن ما اثاره دفاع المتهمين من دفع قوامه عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فمرودا عليه ان البين من مطالعة نص المادة ٩٥ من الدستور نجد انها تقضى بان العقوبة شخصية ولا جرمية ولا عقوبة الا بناءا على قانون ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة على تاريخ نفاذ القانون والمادة ٢٠٤ منه تتضمن اختصاص القضاء العسكرى وجاء بعدها يبين القانون اختصاصات القضاء العسكرى الاخرى ومن ثم فالبين من نص المادة ٩٥ من الدستور انما قصد به القوانين الجزائية العقابية لا القوانين التى تنظم الاجراءات ولاسيم اذا كانت تلك الاجراءات لا تتعلق بمواعيد معينه قد يترتب عليها ضبح حقوق الاشخاص وليس من الفعل والمنطق والمجرى العادى للامور ان يكون هناك فعلا مبحا ثم يصدر قانون يجرم هذا الفعل ويعاقب من ارتكبه قبل التجريم فهذا مخالف للنظية البشرية والمجرى الطبى للامور وعلى ذلك فالمشرع الدستورى لم يقصد القوانين الاجرائية ان لا يعقل ان يقوم الشخص على ارتكاب جرم ما لعلمه المسبق انه سيحاكم امام القضاء العادى والا يقدم على ارتكبه اذا علم انه سيحاكم امام القضاء العسكرى اى ان علم المتهم المسبق بالجهة التى سيحاكم فيها ليس له اثر فى تجريم الفعل او اباحته ولم كان ذلك والبين من القانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ انما جاء متضمنا تعديلا اجرائيا مؤقتا دون ان يتضمن تجريما لافعال كانت فى الاصل مباحة او يغلط عقوبات موجودة فعلا ومن ثم فقد جاء وفق صحيح الدستور ولا مخالفة فيه والقانون سالف البين وهو قانون يطبق الدستور طبقا للمادة ٢٠٤ منه قد اسند للقضاء العسكرى الاختصاص بجرائم التى ترتكب ضد المنشآت العامة او العسكرية او الشرطة او من فى حكمها وواقعه الدعوى ارتكبت ضد مودا ثابته ومنشآت خصصت للمنفعة العامة وهى ابراج كهرباء مملوكة لوزارة الكهرباء وسكك حديدية مملوكة للدولة وكابينة تليفونات مملوكة لوزارة الاتصالات وكان القصد من

ذلك شاعره الفوضى والاضرار بالاقتصاد القومي وبث الرعب بين الناس ومن ثم فاختصاص القضاء العسكري بنظر تلك الدعوى هو اختصاص اصيل طبقاً للدستور ويكون الدفع في غير محله ويتمين طرحه وعدم التعويل عليه.

اما بشأن ما اثيره دفاع المتهمين من دفع ثوابه عدم دستورية المواد ١٠٢/هـ - ٣٧٥ مكرر . ٣٧٥ مكرر أ من قانون العقوبات ٩٥ ، ٩٦ من الدستور فمردودا عليه انه من المقرر ان المحكمة الموضوع مطلق التقدير في وقف نظر الدعوى المنظورة وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعد الدستورية اد انه من المقرر قانونا وفق نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من انه اذا دفع احد الخصوم انشاء نظر الدعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم الدستورية نص في قانون او لائحة ورأت المحكمة او الهيئة ان تدفع جدي اجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع بعدم دستورية موعد لرفع الدعوى ولها ان تقرر جديته الدفع وكونه منتجا لازما للفصل في الدعوى من عدمه كما ان هذا النص اتى البيان قد جاء مستقفا من القاعده القانونية المقرره بموجب نص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم لسنة ١٩٦٢ المعدل من ان محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جديته الدفع بعدم الدستورية و الامر بوقف الدعوى المنظورة امامها وتحديد ميعاد لدفع الدعوى بعد الدستورية وهو يستألى امر جوازى لها متروك لمطلق تقديره شريطة ان تقوم ضمانتها في هذا الشأن على اسباب كافية كما انه من المقرر قانونا وفقا لنص المادة ٧٦ من الدستور انه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص في قانون ولا عقاب الا على الافعال الاحقة لصدور هذا القانون الذي ينص عليها مما يدل على ان لكل جريمة ركن مادي لا قوام بغيره ويتمثل في فعل او امتناع عن فعل وقع بالمخالفة لنص عقابي مقصداً بذلك عن ان ما يركن اليه القانون الجنائي ابتداءً من جوازه ونواحيه هو مادية الفعل والمؤثره على ارتكابه ايجابيا كان هذا الفعل ام سلبيا ذلك ان العلاقة التي ينظمها القانون في محل تطبيقه على المخاطبين باحكامه محورها هي الافعال ذاتها في علامتها الخارجية ومظهرها الواقعيه وخصائصه المادية اد هي مناط التائيم وعلة هي التي يتصور اثباتها ونفيها وهي التي يتم التمييز على صوب بين الجرائم بعضها البعض وهي التي تديرها محكمة الموضوع على حكم العقل لتقييمه من انه في مجاز توافر القصد الجنائي لا تغر المحكمة نفسها عن الواقعة محل الاتهام التي قام الدليل عليها وتسبب من خلال عناصره عما قصد الجنائي حقيقة من وراء ارتكابها وبالتالي فبان الجريمة

تعكس من خلال عناصرها تعبيراً خارجياً ومادياً عن إرادته وأفعاله القانون الجنائي وإن انفسق مع غيره من القوانين في تنظيمه لبعض العلاقات التي يرتبط بها مع الأفراد فيما بينهم إلا أن القانون الجنائي يفرقها في إتخاذ العقوبة اداة لتقويم ما يصدر عنهم من أفعال نههم عن ارتكابها وهو بذلك يتفيا أن يحدد ما لا يجوز التسامح فيه من مظهر سلوكهم وأن يسيطر عليها يكون قبولها اجتماعياً مسكماً ما دامت تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية عملاً بنص المادتين ٢ ، ٢١٩ من الدستور.

وبناء على ما تقدم وكن الأصل في النصوص التشريعية هو افتراض تطابقها مع احكام الدستور أي حملها على قرينه الدستوريه ويتعين بالتالي إعمالاً لهذا الافتراض وكشرط مبدئي لاتخاذ محتواه أن تكون المطاعن الموجهة الى هذه النصوص جلية في معناه وواضحة الدلالة على المقصود منها لا يحيطها التحهيل أو يكتنفها الغموض بما يتعين على من أبدى هذا الدفع أن يبين على وجه التحديد ما وقع منها متافياً لاحكام الدستور الامر الذي ترى معه المحكمة والحال كذلك أن الدفوع بعدم دستوريه هذه المواد انفة اليبين غير جدي ولم يقصد به إلا تعطيل الفصل في الدعوى ومن ثم تقضى المحكمة برفض هذه الدفوع تأسيساً على ما تقدم به من اسباب مما حد بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه .

وحيث انه بشأن ما اثاره دفع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان القبض لصدور الاذن بعد القبض القبض على المتهم فمردوداً عليه انه بمطالعه ماديات الدعوى يبين ان رئيس نيابة امن الدولة العليا السيد شريف عماد عون اصدر اذا بالضبط القضائي للمختصين بقطاع الامن الوطني بضبط وتفتيش شخصي ومحال اقامه المتحرى عنهم والوارد اسمائهم بالمحضر وعددهم اثنين وثلاثون فتحرى عنهم ومن بينهم المتهم الثالث بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ بمطالعه المحضر المحرر بمعرفة الرائد /كمال مصطفى الصببط بقطاع الامن الوطني يبين انه قام بتنفيذ الاذن ضد المتهم الثالث في ٢٠١٥ ٤/٢٨ والتبث ان مدة تنفيذ الاذن ثلاثون يوماً تبدأ من ٢٠١٥/٤/٢٢ الامر الذي يؤكد صحة تنفيذ الاذن والقبض على المتهم وتفتيشه واضحا الدفع المنقضى في غير محله الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

وحيث انه بشأن ما اثاره دفع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان تحقيقات النيابة العسكرية لعدم مواجهتها للمتهم بالاتهامات المسندة اليه فمردوداً عليه انه بمطالعه ماديات الدعوى نجد ان النيابة انفسه اجرت التحقيق مع المتهم وواجهته بالاتهامات والادلة الواردة بالاوراق قم ارسلت الاوراق



الى النيابة العسكرية للاختصاص والتي أثبتت ذلك في محضرها وقامت باصدار امر الاحالة ومرفق  
به قائمة بدله الثبوت وفقا لما تقتضى به المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية وقد جاء ذلك  
وفق صحيح القانون الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

وما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان محضر تحريات الامن الوطنى المحرر  
بمعرفة الرائد/ محمد صلاح لعدم صلاحيتها ومخالفة مجريها للقانون واصطناعه للدليل للقبض على  
المتهم قبل صدور الاذن بذلك فمردوداً عليه انه من المستقر عليه ان تقدير جدية التحريات وصحتها  
وكفايتها لاصدر اذن من النيابة العامة هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة  
التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع واذا كان ذلك وكانت المحكمة تظمن لجدية وصحة التحريات  
التي اجريت بمعرفة الرائد/ محمد صلاح الضبط بقطاع الامن الوطنى والذي جد في اجرائها وصولاً  
الى حقيقة مبهتاه ولما كان الثابت من الاطلاع على ماديات الدعوى ان الاذن الصادر من رئيس نيابة  
امن الدولة العلي بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ بضبط وتفتيش محل اقامة المتهم بناء على تحريات  
صحيحة وجديه وتوافرت في التحريات الشروط المحددة قانوناً ان يكون رجل الضبط القضائى قد علم  
من تحرياته واستدلالاته ان جريمة معينة جنائية او جنحة قد وقعت من شخص معين وان تكون  
الدلائل المصوطة والامارات الكافية والشبهات ضد هذا الشخص يبرر التعرض لحرية او حرمة  
مسكنه فى سبيل كشف مدى اتصاله بتلك الجرائم والثابت انه تم تنفيذ الاذن بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨  
حلال المدة القانونية المحددة بالاذن بثلاثين يوماً من تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وقد جاء ما اسفر عنه  
التفتيش بسكن المتهم وما ضبط بمسكنه من عيوات لتصنيع المفرقات ومبالغ مالية من عملات  
مختلفة وورق تنظيمية قد جاء معززاً لصحة تحرياته علاوة على اعتراف المتهم بقيامه بتمثيل  
الجرائم بالمعانيه التصوريه التي اجريت بمعرفة النيابة العامة جاءت تؤكد ان الدليل غير مصطنع كما  
نعى الدفاع الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

وما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان القبض والتفتيش والدليل المستمد من  
تفتيس وما تلاه من اجراءات لحصول القبض والتفتيش فى تاريخ سابق على صدور الاذن فمردوداً  
عليه انه حطالعه ماديات دعوى ان الاجراءات تمت وفق صحيح القانون وان الاذن صدر من النيابة  
العامة بجهة من الدولة العليا بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ لمدة ثلاثين يوماً وتم تنفيذ الاذن وضبط  
المضبوطات المحرره على نمة الدعوى بمنزل المتهم بعد إلقاء القبض عليه بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨

وقد خلت الأوراق مما يثبت عكس ذلك ويتوافق بما نعى به دفاع المتهم الأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان اعتراف المتهم حال كونه وليد إكراه مادي ومعنوي فمردودا عليه ان المحكمة إطمأنت الى اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة والتي قيامه بتمثيل الجرائم امامها وفق المعايير التصورية المرفقة بأوراق الدعوى وقد خلت الأوراق الى ما يشير وقوع ثمة إكراه مادي او معنوي على المتهم وان اعترافه جاء وفق اراده واعيه حره الأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان عدم دستوريه الماده ٤٨ من قانون العقوبات فمردودا عليه بأن المحكمة قامت بتصحيح الخطأ المادي بقرار الاتهام وقامت بحذف الماده ٤٨ عقوبات المقضى بعدم دستوريته من امر الاحالة ~~الى~~ الأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان إجراءات التحقيق لمخالفتها نص الماده ١٢٤ أ ج لعدم حضور محامي مع المتهم أثناء التحقيقات فمردودا عليه ان تلك الماده تنص على انه في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدله لا يجوز للمحقق في جسيات ان يستجوب او يواجهه بغيره من المتهمين او الشهود إلا بعد دعوة محامية للحضور إن وحد وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في فلم كتاب المحكمة الى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان ومفاد ذلك ان المشرع استمد ضمانه خاصه لكل منهم في جنبيه هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب او مواجهه إلا ان ذلك مشروط بأن يكون المتهم علم اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وقد استثنى المشرع من ذلك حالتى التلبس والسرعه بسبب الخوف من ضياع الأدله وتقدير ذلك متروك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فبذا افترته فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها او مجادلتها فيما انتهت اليه وما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة تحقيقات النيابة العامة نجد ان المحقق قام بنسب دفاع بحضور مع المتهم وهو الأستاذ محمد طارق السعيد المقيد رقم /٨٦٠٨٥٠ نقابة المحامين بعد ان نعى المتهم وجود محامى معه لحضور التحقيق ومن ثم فإن استجواب المتهم قد تم وفق صحيح القانون وتلتفت معه المحكمة عما اثاره الدفاع في هذا الشأن .

وأما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه بطلان التحقيقات لعدم عرض المتهم على النيابة المختصة خلال ٢٤ ساعة بالمخالفة للمادة ٣٦ أج فمردوداً عليه بأنه بالإطلاع على ماديات الدعوى نجد ان المتهم تم إلقاء القبض عليه يوم ٢٨/٤/٢٠١٥ وتم عرضه على نيابة امن الدولة العتب في ذات اليوم رغم التحقيق معه بالنيابة في الثامنة مساءً من يوم ٢٨/٤/٢٠١٥ وبذلك تم عرض المتهم على النيابة العامة وفق صحيح القانون خلال ٢٤ ساعة من إلقاء القبض عليه مما تلتفت معه المحكمة عما اثاره الدفاع في هذا الشأن .

وأما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه عدم دستوريه المادة ٨٦ عقوبات لمخالفتها نصوص المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ من الدستور فمردوداً عليه ان ذلك الدفع قد جاء مجهلاً لم يبين المقصود منه خاصة وان امر الاحالة قد خلا من ورود تلك المادة من بين مواد الاتهام الامر الذي طرحته المحكمة جانباً ولم تعول عليه.

وأما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثالث من دفع قوامه انتفاء اركان الاتهامات فمردوداً عليه ان المحكمة اطمنت الى توافر اركان الاتهامات المسندة للمتهم ركناً ودليلاً وذلك من واقع ادله دامغة لها اجدها الشبث بالاوراق وردتها المحكمة في اسبابها حال اسنادها الاتهامات الى المتهم المذكور سلف الامر الذي حدد بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وحيث بشأن ما اثاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان التحريات لكونها غير مطابقة للواقع والحقيقة وعدم جديتها وعدم صحتها وعدم معرفة مصدرها وإبتدائها على الاستنتاج والتفسيق فمردوداً عليه ان المحكمة اطمنت الى تحريات الرائد / محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطني وانها حات مؤكدة ومسايرة لماديات الدعوى في كفاة تفصيلاتها ومسانده لا يشوبها ثمة غموض او تناقض يستعص على الموائمة والتي اثبتت ضلوع المتهم السابع في التجرائم المسندة اليه في امر الاحالة واستعماله لسيارة هيونداي إلينترا سوداء اللون في تنفيذ الجرائم ونقل الاسلحة والادوات للمتهمين ولما كان تقدير التحريات من اطلاقات محكمة الموضوع الامر الذي طرحت معه المحكمة هذا الدفع ولم تعول عليه.

وأما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان إذن النيابة العامة لإبتدائه على تحريات عبر جدد وغير صحيحة ومخالفة للواقع ولكونه لاحقاً على إجراءات القبض والتفتيش فمردوداً عليه ان المحكمة بطمنت الى جديده التحريات التي أجريت وترتاح إليها كونها صريحة وواضحة وتصدق

من احراف وان تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة ومبلغ كفايتها يكون براء لمجرى التحريات تحت رقابة سلطة التحقيق والنيابة العامة إطمأنت الى جدية التحريات وشخص مجريها ومن ثم استصدرت الأذن المنعنى عليه بتاريخ ٢٠١٥، ٤/٢٢ وتم تنفيذ الأذن بضبط المتهم وتفتيشه بتاريخ ٢٠١٥، ٦/٨ ومعه عدد اثنين جهاز تايمر يستخدم فى العبوات المفجرة وسيرة نصف نقل رقم ٧٣٣٩٨ نقل المتوفيه وخطوط تليفون ومبالغ ماله وتأثر من رئيس نيابة امن الدولة يوم ٢٠١٥، ٦/٩ بعرض المتهم على نيابة شمال القاهرة العسكرية وتمت جميع الاجراءات وفق صحيح وفى الموعد القانونيه لذا ساءرت المحكمة النيابة العامة واتخذته من اجراءات الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وحيث بشأن ما اثاره دفع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان استجواب المتهم لعدم حضور محامى معه وما ترتب عليه من اجراءات فمردوداً عليه ان تلك الماده تنص على انه فى غير حالة التلبس وحالة السرعه بسبب الخوف من ضياع الادله لا يجوز للمحقق فى الجنايات ان يستجوب او يواجهه بغيره من المتهمين او الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة الى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان ومفاد ذلك ان المشرع استعد ضماناته خاصه لكل متهم فى جنايه هى وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب او المواجهه الا ان ذلك مشروط بأن يكون المتهم علم اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وقد استثنى المشرع من ذلك حالتى التلبس والسرعه بسبب الخوف من ضياع الادله وتقدير ذلك متروك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فإذا اقرته فلا يجوز مصارته فى عقيدته او مجادلته فيما انتهت إليه ولما كان ذلك وكان الثابت من مطالبة تحقيقات نيابة العامة نجد ان المحقق قام بنذب دفاع للحضور مع المتهم وهو الاستاذ / ابراهيم فخر ابراهيم المقيد رقم / ١١٥٦٤٦ نقية المحامين بعد ان نفى المتهم وجود محامى معه لحضور التحقيق ومن ثم فإن استجواب المتهم قد تم وفق صحيح القانون وتلتفت معه المحكمة عما اثاره الدفاع فى هذا الشأن .

وبشأن ما اثاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان امر الاحاله لإبنتانه على اسس غير صحيحة وعدم كفاية الادله بالدعوى وإلتقاء صلة ادله الثبوت بالتهم المستندة الى المتهم ومخالفتها لنسب بالاوراق والقصور الشديد بالتحقيقات فمردوداً عليه ان النيابة العامة والنيابة العسكرية هى



خصم شريف في الدعوى وقد جرت التحقيقات وواجهت المتهم بالاتهامات المسندة اليه وبأدائه الدعوى انشأ اطمأنت اليها المحكمة والتي بلغت الى حد الكفاية لاحالة المتهم للمحكمة والتي اطمأنت اليها من خلال التحقيقات النهائية التي اجرتها المحكمة من سماع شهود الاثبات وتقرير الادلة بالدعوى وانتهت الى إدانة المتهم تأسيسا على الادلة السابق سردها وهي كفاية بعد ان محصلتها المحكمة عن بصر وبصيرة واطمأنت الى ثبوتها في حق المتهم وإرتاح اليها ضميرها مستخلصه من سائر الاوراق والادلة المثبتة بالدعوى وفي اسباب المحكمة الامر الذي طرحت معه المحكمة هذا الدفع ولم تعول عليه.

وام بشأن ما اثاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه بطلان شهادة مجرى التحريات لتناقضها وتعرضها وعدم منطقيتها لكونها بنيت على الاستنتاج وليس المشاهدة وعدم افصاحه عن مصدر تحرياته فمردودا عليه ان المحكمة اطمأنت الى شهادة مجرى التحريات الرائد / محمد صلاح امام قدسما الحكم بتهمة مغايرة وانها جاءت مسايरे ومؤكددة لمديبات الدعوى في كفاية تفصيلاتها لا يتسبب ثمة غموض او تناقض يستعص على الموائمة وإن كان دفع المتهم السابع لم يبين فيسرة صريحه هذا التناقض المزعوم وجاء الدفع مرسل بحمل على الدفع الصريح الذي يجب إدانة مشير الى التناقض المقصود واطمأنت المحكمة الى ما سطره مجرى التحريات وان المسدة التي ستفرقها في تحريات كافيته وقد اباح القانون له عدم الافصاح عن مصدره السري حفاظا على حياته وجاءت تحرياته صريحه لا لبس فيها ولا تناقض ولا تعرض كما نص دفع المتهم الامر الذي حيدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وام بشأن ما اثاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه إنتفاء حق التجريم عن تهمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليه بالمادة ٤٨ عقوبات للقضاء بعدم دستوريته فمردودا عليه ان المحكمة استندت حقها المخول لها بمقتضى المادة ٧٥ من قانون القضاء العسكري وقامت بحذف المادة ٤٨ من بين مواد الاتهام للقضاء بعدم دستوريته بالدعوى رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠١ في ٢٠٠١/٦/٢ إلا ان جريمة الاتفاق الحاسي الواردة بمر الاحاله وردت بمقتضى المادة ٩٦ من قانون العقوبات الامر الذي حيدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

ام بشأن ما اثاره دفاع المتهم السابع من دفع قوامه عدم وجود احراز تم ضبطها مع المتهم فمردودا عليه ان المتهم تم ضبطه بتاريخ ٢٠١٥/٦/٨ وبحوزته عدد ٢ تاليمر يستخدم في العبوات

المفجّره وتم مواجهته بتحقيقات النيابة العامة بها اما الاسلحة والذخائر والادوات فلا يشترط ضبط السلاح لإسناد جريمه الحيازة والاحراز للمتهم يكفي ان تظمن المحكمة ان المتهم كان يحوز ويحز السلاح او ذخيرة طالت المدة ام قصرت وانه كان يهبط سلطانه عليه سواء بالذات او الواسطه وقد طمّنت المحكمة الى ذلك من واقع الادله السابق سردها الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

اما بشأن باقى الدفوع التى دفع بها دفاع المتهم السابع فهي من قبيل الدفوع الموضوعيه التى تلقف عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعا حول التشكيك فى أدلة الإثبات التى وثقت فيها المحكمة وإطمأنت اليه ذلك انه من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفاع المتهم الموضوعي والرد على كل شبه يثيرها الدفاع على استقلال إذ أن الرد مستفاد من ادلة الإثبات سائفة الذكر والتى إطمأنت اليه المحكمة وعولت عليها فى التدليل على ثبوت الإتهام .

وما سُن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان القبض والتفتيش لوقوعها قبل صدور اذن النيابة العامة وبطلان ما تلاه من إجراءات مترتبة على ذلك فمردوداً عليه انه بمطالعه ماديات الدعوى نجد ان اذن النيابة العامة الصادر بضبط وتفتيش ومسكنه صدر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم تنفيذ الاذن وضبط المتهم بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥ بمعرفة الرائد / محمد صلاح وقد خلت الاوراق مما يثبت عكس ذلك كما نعى دفاع المتهم الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

وحيث بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان واعتناء التحريات التى اجراها الرائد محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطنى لعدم جديتها وعدم كفايتها وعدم صحتها واعتمادها على مصدر سرى مجهول فمردوداً عليه ان المحكمة اطمأنت الى تحريات الرائد محمد صلاح انها جات مسانده ومؤكدة لماديات الدعوى فى كفاة تفصيلاتها ومتسانده لا يشوبها ثمة غموض او تناقض يستعص على المواءمة وانها جاءت كفيه تحت رقابة سلطة التحقيق التى اطمأنت اليه وسانيتها المحكمة فى ذلك كى اطمأنت المحكمة لشخص مجريها وما أثبتته فى محضره من دور اعتمد فى الجرائم المسندة اليه الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان اذن النيابة العامة لايتنانه على تحريات باطنه ومنعده فمردوداً عليه ان المحكمة اطمأنت الى جديده التحريات التى أجريت وترتاح إليها كونها صريحة وواضحة وتصدق من اجراها وان تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة وتبلغ كفايتها

يكون براءة لمجرى التحريات تحت رقبته سلطة التحقيق والنيابة العامة إطمأنت الى جدية التحريات  
وشخص مجريها ومن ثم استصدرت الأذن المنع عليه بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم تنفيذ الأذن بضبط  
المتهم في ٢٠١٥/٥/٥ وفق صحيح القانون لذا ساربت المحكمة النيابة العامة واتخذته من إجراءات  
الأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

- وما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان احتجاز المتهم لأكثر من ٢٥ يوم  
بالمخالفة لنص المادة ٣٦ ج وبطلان ما ترتب على ذلك من إجراءات فمردودا عليه انه بمطالعه  
ماديات الدعوى نجد ان الأذن الصادر بضبط المتهم وتفتيشه صدر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم إلقاء  
القبض على المتهم بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥ وفي ذات اليوم تم عرضه على نيابة امن الدولة العليا وتم  
التحقيق معه وقد خلت أوراق الدعوى مما يثبت ما نعي به دفاع المتهم من احتجازه لأكثر من خمسة  
وعشرون يوما وقد جاء عرض المتهم على النيابة في المواعيد القانونية ولم يتجاوز الاربعة  
وعشرون ساعة وفق لما جاء بنص المادة ٣٦ أ ج الأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع  
وعدم التعويل عليه.

وحيث بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان استجواب المتهم بتحقيقات النيابة  
العامة لعدم حضور محامي بالمخالفة للنص ١٢٤ أ ج فمردودا عليه ان تلك المادة تنص على انه في  
غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات ان  
يستجوب او يواجهه بعيرة من المتهمين او الشهود الا بعد دعوة محمية للحضور ان وجد وعلى  
المتهم ان يعلن اسم محاميه بقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة الى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه  
ان يتولى هذا القرار او الاعلان ومفاد ذلك ان المشرع استند ضمانه خاصه لكل متهم في جنابه هي  
وجوب دعوة محمية ان وجد لحضور الاستجواب او مواجهه الا ان ذلك مشروط بأن يكون المتهم  
على اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وقد استثنى المشرع من ذلك حالتى التلبس والسرعة  
بسبب مخاوف من ضياع الأدلة وتقدير ذلك مترك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فإذا اقرته  
فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها او مجادلته فيما انتهت إليه ولما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة  
تحقيقات النيابة العامة نجد ان المحقق قام بنذب دفاع الحضور مع المتهم وهو الأستاذ / ضياء  
محمود عبد الحواد بعد ان نفى المتهم وجود محامى معه لحضور التحقيق ومن ثم فإن استجواب  
المتهم قد تم وفق صحيح القانون وتلتفت معه المحكمة عما اثاره الدفاع في هذا الشأن .

- وام بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان اقوال المتهم بتحقيقات نيابة امن الدولة بوقوع إكراه مادي ومعنوي على المتهم متمثل في التعذيب والاحتجاز الباطل فمردوداً عليه ان المحكمة اطمأنت الى التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة وانها تمت وفق صحيح القانون وقد خلت الأوراق من ثمة دليل يشير وقوع ثمة إكراه مادي او معنوي على المتهم وانه تم عرض المتهم على النيابة العامة في المواعيد القانونية وفي ذات يوم القبض عليه في ٢٠١٥/٥/٥ لاسر الذي احدا بالمحكمة الى طرحه وعدم التعويل عليه.

وبما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان كافة الاجراءات التي باشرتها نيابة امن الدولة لعدم اختصاصها وان النيابة العسكرية هي المختصة بالتحقيق في هذه الوقائع طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ فمردوداً عليه ان النيابة العامة هي صاحبة الولاية العامة في تحريك الدعوى الجنائية واجرائها للتحقيقات جاء وفق صحيح القانون لا مخالفة فيه وان التعليمات العامة للنيابات تنص بانه اذا رأت النيابة العامة ان الواقعة التي تحقق فيها تدخل في اختصاص النيابة العسكرية حررت مذكرة بذلك وتعرض على المحامي العام لإخذ الرأي فيها ولما كان ذلك والثابت ان من ادو له العيا فور انتهائها من التحقيقات ارسلت الاوراق الى نيابة شمال القاهرة العسكرية للاختصاص فقد تم ذلك وفق صحيح القانون الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وام بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه بطلان قرار الاحالة لمخالفة نص المادتين ١٦٠ و ٢١٤ ج كون الاتهام الاول المسند للمتهم الانتماء لجمعية مسلحة على خلاف احكام القانون فمردوداً عليه ان النيابة العامة لامن الدولة احالت القضية للنيابة العسكرية للاختصاص بموجب المرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ لوقوع الجرائم على المنشآت العامة التي جعلها مسؤولون سلف البين في حكم المنشآت العسكرية وقامت نيابة امن الدولة بنسخ صورة من الاوراق بحرمه لاختصاصه وقررت التصرف فيها منفردة الامر الذي جاء وفق صحيح القانون ولا مخالفة فيه وان مستظهر المحكمة وفق اختصاصها المخول بمقتضى القانون سالف البيان الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وام بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه إنتفاء اركان كافة الاتهامات المسندة للمتهم فمردوداً عليه ان المحكمة اطمأنت الى توافر اركان الاتهامات المسندة للمتهم باسم الاحالة من



تشاركه مع باقي المتهمين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم التخريب العمدى للمنشآت  
وانتحدث ارادته معهم وحمل بعضهم السلاح بالذات وبالواسطة والمفرقعت ووضعوا النار عمداً في  
شريط السكك الحديدية وكافة الاتصالات عن علم واراده وخربو المنشآت المعدة للنفع العام بقصد  
الاضرار بالاقتصاد القومى للبلاد وإشاعه الفوضى وانتحدث ارادته مع باقي المتهمين على تحقيق  
نتيجته المترتبة على ذلك مما حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثامن من دفع قوامه عدم دستورية المادة ١٠٢ هـ من قانون  
تعقوبات لمخالفتها نصوص المواد ٥ . ٩٤ . ٩٦ . ٩٩ . ١٨٤ . ١٨٦ من الدستور فمردودا عليه  
ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص في الفقرة (ب) فيها على انه اذا دفع احد  
الخصوم أثناء نظر الدعوى امام المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعد دستورية نص في  
قانون او لائحة ورات المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى اجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع  
امدى امام المحكمة فى ثلثين عدم دستورية نص تشريعى او لائى ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر  
لرفع الدعوى بذلك اسم المحكمة الدستورية العليا واشترط لذلك ان تقدر محكمة الموضوع جدية هذا  
الدفع لذا تطلب امرين ان يكون الفصل فى المسألة الدستورية نتجا فى الفصل فى الدعوى الاصلية مع  
وجود شبهة خروج على نص تشريعى او لائى على احكام الدستور ولما كان ما اثاره دفاع المتهم  
من عدم دستورية المادة ١٠٢ هـ عقوبات لانها تلزم المحكمة بعدم النزول على العقوبة التالية  
مباشرة للعقوبة المقدرة للجريمة فان المحكمة ترى عدم جدية هذا الدفع وذلك لان المشرع لم ي  
المادة ١٧ من قانون العقوبات اتاح للقاضى النزول بالعقوبة اذا ما قدر ان ظروف الجريمة والمتهم  
يحدد الى استعمال الرأفة فى الحدود المسموح بها وهو ذات المشرع الذى رأى أن بعض الجرائم  
ومنها ما نصت عليه المادة ١٠٢ هـ عقوبات والتي جعلت استخدام القاضى لصلاحيته فى استعمال  
رأفة بعدم انزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المنصوص عليها بتلك المادة فقد ترك المشرع  
بذلك لقاضى سلطة استخدام الرأفة مع المتهم فى حدود ما نص عليه فى المادة ١٠٢ هـ وذلك نظرا  
لخطورة الاتهام ولا شبهة عدم دستورية فى ذلك ولا قياس فى المواد الجنائية كما نعى الدفاع فى  
مذكرته وبما كانت المحكمة قد قدرت عدم جدية ذلك الدفع لان الفصل فيه ليس منجبا فى الفصل فى  
الدعوى الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

أما بشأن ما أثاره دفاع المتهم الثامن فهي من قبيل الدفوع الموضوعية التي تلتف عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعاً حول التشكيك في أدلة الإثبات التي وثقت فيها المحكمة وإطمأنت إليها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفاع المتهم الموضوعي والرد على كل شبه يثيرها الدفاع على استقلاله إذ أن الرد مستفاد من أدلة الإثبات سالفة الذكر والتي إطمأنت إليها المحكمة وعولت عليها في التذليل على ثبوت الإتهام .

وحسب بشأن ما أثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع قوامه بطلان القيد والوصف المقدم به للمتهم من قبل النيابة فمردوداً عليه أن المحكمة من واقع مطالعتها لماديات الدعوى وما أجرته من تحقيق نهائي فيها وما قامت به من استخدام حقها المخول طبقاً للمادة ٧٥ من قانون القضاء العسكري والمادة ٣٠٨ أج قامت بتعديل قيد ووصف الاتهام لإسباغ الوصف الصحيح دون المساس بعناصر الجرم المسندة ودون تغيير فيها وه مطابقة لما لحالت به النيابة العسكرية المتهم وباقي المتهمين إلى المحكمة وإطمأنت إلى صحة الاتهام ومواده الأمر الذي حدا بالمحكمة إلى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وأما بشأن ما أثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع قوامه بطلان استجواب المتهم لمخالفته المادتين ٣٦ ، ١٢١ أج فمردوداً عليه أنه بمطالعة ماديات الدعوى نجد أن الأذن الصادر من النيابة العامة بصيغ وتفتيش المتهم حدد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم تنفيذ الأذن وضيبت المتهم في ٢٠١٥ ٥ ٣ وتم عرض المتهم على نيابة أمن الدولة في ٢٠١٥/٥/٣ وتم التحقيق معه واستجوابه وكان ذلك خلال المدة القانونية كما تقضى به المادة ٣٦ أج قبل مرور أربع وعشرين ساعة وقد تم ذلك وفق صحيح القانون الأمر الذي حدا بالمحكمة إلى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وبسبب ما أثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع قوامه بطلان التحقيقات مع المتهم لمخالفته المادتين ٥٤ من الدستور و ١٢٤ أج لعدم حضور محامي مع المتهم بالتحقيقات فمردوداً عليه أن تلك المادة تنص على أنه في غير حالة القلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب أو يواجهه بغيرة من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه لحضوره . وجد وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الاعلان ومفاد ذلك أن المشرع استند صمته خاصة لكل منهم في جنايته هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهه

إلا أن ذلك مشروط بأن يكون المتهم علم اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وقد استبقتي  
المسرع من ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وتقدير ذلك متروك للمحقق  
تحت رقابة محكمة الموضوع فإذا أقرته فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه  
ولب كان ذلك وكان الثابت من مطالعة تحقيقات النيابة العامة نجد أن المحقق أرسل إلى النيابة  
الفرعية لانتداب محامى للحضور مع المتهم ولم يتمكن من ذلك لعدم أى من المحامين بغير النيابة  
وخشية منه بسبب الخوف من ضياع الأدلة شرع فى استجواب المتهم وقد تم ذلك وفق صحيح  
القانون الأمر الذى تلتفت معه المحكمة عما أثاره الدفاع فى هذا الشأن .

وأما بشأن ما أثاره دفاع المتهم الثانى عشر من دفع قوامه بطلان التفتيش لمخالفت صص المبادء  
٥١ أ ج ، ٩٦ أ ج الخاص بتفتيش المنازل فمردودا عليه أنه بمطالعة ماديات الدعوى نجد أن النيابة  
العامة أصدرت إذن بضبط وتفتيش شخصى للمتهم ومسكنه بناء على تحريات إطمأنت إلى جديتها  
والى شخص مجريها بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٥ وتم تنفيذ الإذن وضبط وتفتيش مسكن المتهم  
فى ٣ / ٥ / ٢٠١٥ خلا عدة القانونية المحددة لذلك وهى شهر من تاريخ صدوره وأن المتهم هم  
ضبط مسكنه وحصر جميع إجراءات التفتيش وقد تم ذلك وفق صحيح القانون الأمر الذى حدد  
بالمحكمة إلى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

و ما بس من أثاره دفع المتهم الثانى عشر من دفع قوامه بطلان إذن النيابة لإبنتائه على تحريات  
غير حمية وحرر بعد القبض على المتهم فمردودا عليه أن المحكمة إطمأنت إلى جديده التحريات التى  
حررت بصرف الرائد محمد صلاح المسابط بقطاع الأمن الوطنى وترساح اليها كونها صريحة  
وواضحة ومصدق من جريها وأن تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة ومبلغ كفايتها يكون براء  
لمجرى التحريات تحت رقابة سلطة التحقيق والنيابة العامة إطمأنت إلى جديده التحريات لشخص  
مجرىها ومن ثم استصدرت الإذن المنعنى عليه بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٥ وتم تنفيذ الإذن والقبض على  
المتهم من مسكنه بتاريخ ٣ / ٥ / ٢٠١٥ وعرض على النيابة فى ذات اليوم وتم استجوابه وقد تمت  
جميع الإجراءات وفق صحيح القانون وسأيرت المحكمة النيابة العامة فيما اتخذته من إجراءات الأمر  
الذى حدد بالمحكمة إلى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وأما بشأن ما أثاره دفاع المتهم الثانى عشر من دفع قوامه بطلان القبض والتفتيش لإتفاء حالة  
التلبس ولمخالفة المادة ٥٥ من الدستور فمردودا عليه بأنه من المقرر أن التلبس حاله تلازم

الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت الجريمة وصحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له صلة بها سواء اكان فعلاً او شريكاً وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها وبلغ كفايتها يكون براء لرجل الضبط القضائي تحت رقيبته سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع ومن المقرر قانوناً ان حاله التلبس بالجناية تخول لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش لمن توجد امارات او دلائل قوية على ارتكابه لتلك الجريمة ولم يكن ذلك وكان محرم التحريات قد ادرك وقوع الجريمة وضلع المتهم الثاني عشر فيها ثم استصدر ان من النيابة العامة بالقبض والتفتيش فقد اصاب صحيح القانون الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

وبما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع قوامه بطلان التحريات او نعدامها لبطلان شهادة محريها لعدم إفصاحه عن المصدر السري لمردودا عليه ان المحكمة اطمانت الى صحة التحريات وجديتها واطمنت الى شخص مجريها الرائد / محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطني والتي شهدته امام المحكمة بهيئة مغيرة وانها جاءت مؤكدة ومسايرة لمصاديات الدعوى والتفراج محرم التحريات بالشهادة لا ينال منها طالما اطمانت اليها المحكمة وقدرتها وعولت عليها في اسناد الاتهامات الى المتهم وعدم افصاح مجرى التحريات عن مصدره السري لا ينال من سلامة تحرياته اذا كان عدم الافصاح عن المصدر حفاظاً على حياته خاصة وان المتهم ينتمى الى فئة يوحد الكثيرين منهم خارج السجون وما زالوا يرتكبون الجرائم الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

وبما بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع قوامه إنقضاء اركان الاتهامات المسندة للمتهم واستفاء الغرض لارهابي لمردودا عليه ان المحكمة اطمانت الى توافر اركان الاتهامات المسندة للمتهم سر لاحاله من انه اشترك مع باقي المتهمين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم التخريب الممدي قصد الاضرار بالاقتصاد القومي واشتد الغرض واتحدت ارادتهم معهم وحمل بعضهم الاسلحة النارية والمفرقات ووضعوا النار عمداً في المنشآت المحددة للنفع العام من سبوت حديدية وخايمه لاتصالات وابراج الكهرباء وكان ذلك منه عن علم واراده ورغم علمه بان ذلك مجرم ومعاقب عليه اتجهت رايته الى احداث النتيجة المترتبة عليه واطمانت المحكمة الى الادلة التي ساقته امورا من تحريات وشهادة الشهود والصور الفوتوغرافية المرفقة بوراق الدعوى والمثبت



بها آثار أعمال التخريب ووضع النيران عمداً في المنشآت سالفه البيان وما تم ضبطه بمنزل المتهم من بندقية اليه وعدد أربعة بنادق خرطوش وذخيرة وعدد ٨ نايمر الأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

وام بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع قوامه انقطاع صلة المتهم بالوقائع والاحراز فمردودا عليه ان المحكمة اطمانت الى ضبط المتهم وتفتيش منزل المتهم وما ضبط بحوزته وفرض سلطانه عليه من بندقية اليه وبنادق خرطوش وذخيرة ونايمر يستخدم في المواد المفجرة وانه ضلع في الجرائم المسندة اليه من خلال ما جاء بالتحريات وشهادات شخص مجريه امام قضاء الحكم بهيئة مغيرة لأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

وام بشأن ما اثاره دفاع المتهم الثاني عشر من دفع آخرى فهي من قبيل الدفوع الموضوعية التي تلزم عنها المحكمة ان انها تدور جميعاً حول التأكيد في أدلة الإثبات التي وثقت فيها المحكمة واطمنت اليها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفاع المتهم الموضوعي والبرء على كل شبه يثيرها الدفاع على استقلاله إذ أن الرد مستفاد من أدلة الإثبات سالفه الذكر والتي اطمنت اليها المحكمة وعولت عليها في التأكيد على ثبوت الاتهام.

وام بشأن ما اثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع قوامه بطلان إجراءات التحقيق مع المتهمين لعدم حضور محامي معهما أثناء التحقيق بالمخالفة لنص المادة ١٢٤ أج فمردود عليه ان تلك المادة تنص على انه في غير حالة التلبس وحالة السرعه بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات ان يستجوب او يواجهه بغيرة من المتهمين او الشهود الا بعد دعوة محامية للحضور ان وجد وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة التي مامور اسجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان ومفاد ذلك ان المشرع استمد ضمانه خاصه لكل متهم في جنايه هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب او المواجهه الا ان ذلك مشروط بأن يكون المتهم علم اسم محاميه بالطريق الذي رسمه نقسون وقد استثنى المشرع من ذلك حالتي التلبس والسرعه بسبب الخوف من ضياع الأدلة وتقدير ذلك منوكة للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فإذا اقرته فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها او مجادلته فيما انتهت اليه ولما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة تحقيقات النيابة العامه نجد ان المحقق عد بندب دفع للحضور مع المتهم السادس عشر وهو الاستاذ / يسرى سعيد عبيد المقيّد

رقم ٦٧٧٧٠٠ نقابة المحامين بعد ان نفى المتهم وجود محامى معه لحضور التحقيق وتعذر حضور محامى مع المتهم السابع عشر ومن ثم فإن استجواب المتهمين قد تم وفق صحيح القانون وتلتفت معه المحكمة عما اثاره الدفاع فى هذا الشأن .

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع قوامه بطلان الاعتراف المسبوب لهم لانه وليد اكراه ماذى ومعنوى فمردودا عليه ان المحكمة اطمانت الى اعتراف المتهمين بتحقيقات النيابة العامة وانه كان وليد إرادته حرة واعية وبمطالعة ما ديت الدعوى قد خلت من ثمة دليل يثير ان هناك اكراه ماذى او معنوى على المتهمين السادس عشر والسابع عشر وقد جاء هذا الدفع مجهول لا يحمل على الدفع الصريح الذى يجب إبدائه وببين ما هو طبيعته الاكراه وشخص مرتكبه بل جاء فى عبارات عامة لم نجد فى اوراق الدعوى ما يؤيده الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع قوامه بطلان اجراءات القبض لانه تم دون اذن من النيابة العامة وفى غير حالات التلبس وان تاريخ القبض هو ٢٠١٥ / ٤ / ٢٢ والاذن صادر بتاريخ ٢٠١٥ / ٤ / ٢٢ فمردودا عليه ان مجرى التحريات تقدم بطلب الحصول على اذن بالقبض على المتهمين وتفتيشهما وتفتيش منزلهما بتاريخ ٢٠١٥ / ٤ / ٢٢ واصدرت النيابة العامة الاذن بذلك التاريخ بعد تأكده من صحة التحريات وجديتها واطمانت الى شخص مجريها وبمطالعة ما ديات الدعوى نجد انه تم ضبط المتهم السادس عشر بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠١٥ وانه تم ضبط المتهم السابع عشر بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠١٥ بمعرفة الرائد / محمد صلاح الصابط بقطاع الامن الوطنى وقد خلت اوراق الدعوى مما يثبت خلاف ذلك وقد تم تنفيذ الاذن خلال المدة القانونية له وهو شهر من تاريخ صدوره وبعد صدور الاذن وقد تمت الاجراءات وفق صحيح القانون ثم ان لائن قد صدر فى غير حالات التلبس فمن المقرر ان حاله التلبس حالة تلزم بجريمة ذاتها لصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت الجريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من له صلة بها سواء اكان فاعلا او شريكا وتقدير الدلائل على صلة المتهمين بالجريمة المتبسين بهما ومبلغ كفايتها براء لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع ومن المقرر قانوناً ان حاله التلبس بالجناية تخول لرجل الضبط القضائى حق الضبط القضائى فى حق القبض والتفتيش لمن توجد امارات او دلائل قوية على ارتكابه لتلك

أحرمة ولما كان ذلك ومجرى التحريات قد أدرك وقوع الجرائم الواردة بأمر الأحالة وضلوع المتهمين السادس عشر والسابع عشر فيها ثم استصدر إذن من النيابة العامة بالقبض والتفتيش فقد أصاب صحيح القانون الأمر الذي حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع وعدم التعويل عليه.

وأما بشأن ما أثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع قوامه بطلان التحريات وعدم جديتها وعدم كفيتها واخفاء المصدر السرى فمردودا عليه ان المحكمة إطمأنت الى جدية وصحة تحريات الرائد محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطنى وأنها جاءت مساندة ومؤكدة لماديت اندعوى وكفه تفصيلاتها ومتساندة لا يشوبها ثمة غموض او تناقض يستعص على الموازنة والتي أثبتت ضلوع المتهمين السادس عشر والسابع عشر فى الجرائم المسندة اليهم بأمر الأحالة ومن المقرر ان لمجرى التحريات عدم البوح بمصدره السرى حفاظا على حياته لومسا كان تفسير التحريات من اطلاعات محكمة الموضوع وإطمأنت المحكمة إليها وعولت عليها فى إسناد لاتهم بلمتهم الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وأما بشأن ما أثاره دفاع المتهمين السادس عشر والسابع عشر من دفع آخرى فهى من قبيل الدفع الموضوعية التى تلتف عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعاً حول التشكيك فى أدلة الإثبات التى وفقت فيها المحكمة وإطمأنت إليها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفع المتهم الموضوعى والرد على كل شبه يثيره الدفاع على استقلاله إذ أن الرد مستفاد من أدلة الإثبات سائلة الذكر والتى إطمأنت اليها المحكمة وعولت عليها فى التدليل على ثبوت الإتهام .

وأما بشأن ما أثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطلان لأن المصدر سبق قبض والتفتيش لإيتماده على تحريات غير جدية الاذن فمردودا عليه ان المحكمة إطمأنت الى جدية التحريات التى أجريت وترتج إليها كونها صريحة وتصدق من اجراها وان تفسير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة ومبلغ كفيتهما يكون براء لمجرى التحريات تحت رقابه سلطة التحقيق ونيابة العامة إطمأنت الى جدية التحريات وصحتها وإطمأنت الى شخص مجريها ثم أصدرت لائن المعنى عليه بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم تنفيذ الاذن بالقبض على المتهم الرابع والعشرون بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨ والقبض على المتهم الخامس والعشرون بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥ وتم ذلك خلال مدة الفتوى المحددة لائن وهو شهر من تاريخ صدوره وتمت الاجراءات وفق صحيح القانون لذا

سأيرت المحكمة النيابة العامة فيما اتخذته من إجراءات بشأن إصدار إذن القبض والتفتيش واطمأنت  
الى صحة التحريات الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

- وما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطلب  
الاذن الصادر بالقبض والتفتيش لحصول القبض قبل صدور الاذن فمردودا عليه انه بمطالعه ماذيات  
الدعوى نجد ان الاذن الاذن الصادر من النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهمين الرابع والعشرون  
والخامس والعشرون قد صدر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم إلقاء القبض على المتهم الرابع والعشرين  
بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨ وتم إلقاء القبض على الخامس والعشرون بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥ وقد خللت  
الاوراق مما يثبت عكس ذلك الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

وما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطلب  
تحقيقات العامة لعدم حضور محامى مع المتهمين بالمخالفة لنص المادة ١٢٤ أج فمردودا عليه ان  
تلك المادة تنص على انه فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا  
يجوز للمحقق فى الجنايات ان يستجوب او يواجهه بغيرة من المتهمين او الشهود إلا بعد دعوة  
مخبرية للحضور ان وجد وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة الى  
مأمور السجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان ومفاد ذلك ان المشرع استند  
صحته خاصة لكل منهم فى جنابه هى وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب او مواجهته  
لا ان ذلك مشروط بأن يكون المتهم علم اسم محاميه بالطريق الذى يريه القاتون وقد استثنى  
المشرع من ذلك حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وتقدير ذلك متروك للمحقق  
نحت رقابة محكمة الموضوع فإذا اقرته فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها او مجالتها فيما انتهت اليه  
ولما كان ذلك وكن الثابت من مطالعة تحقيقات النيابة العامة نجد ان المحقق قام بندب دفاع للحضور  
مع المتهم الرابع والعشرون وهو الأستاذ / يسرى سعيد عيد المقيد رقم / ١٧٧٧١ رقابة المحامين  
بعد ان نفى المتهم وجود محامى معه لحضور التحقيق وتعذر حضور محامى مع المتهم الخامس  
والعشرون ومن ثم فإن استجواب المتهمين قد تم وفق صحيح القانون وتلتفت معه المحكمة عما  
اثاره الدفاع فى هذا الشأن .

- وما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطلب  
تحقيقات النيابة العامة من الاسباب التى يخشى منها من ضياع الأدلة فى استجواب المتهم الخامس

رئيس المحكمة



والعشرون فمردودا عليه ان تقدير الخشية من ضياع الادلة هو سلطة موكله لجهة التحقيق فقد جعل  
الشرع تقدير ذلك للنسبة العامة في حاله عدم وجود محامى او عدم افصاح المتهم عن محاميه وعدم  
امكانية انتداب محامى له ان تشرع النيابة العامة في استجواب المتهم خشية الخوف من ضياع الادله  
وهو امر متروك لتقديره للمحقق وبمطالعة ماديات الدعوى نجد ان المحقق اثبت في صور محضره  
تعذر حضور محامى مع المتهم الخامس والعشرون ومن ثم شرع في استجوابه الامر الذى تم وفق  
صحيح القانون مما حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

- واما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطلان  
وقصور تحقيقات النيابة للتعذيب وعدم وجود مواجهه بين المتهمين فمردودا عليه انه بمطالعه  
ماديات الدعوى نجد ان اوراقها قد خلت من ثمة دليل يشير ان هناك تعذيب قد وقع على المتهمين  
وان تحقيقات النيابة العامة وهى خصم شريف تم مع المتهمين وهما في حاله طبيعيه ولم يثبت  
بالتحقيقات حال مناظرة المحقق للمتهمين وجود اثار تعذيب بهما اما عن مواجهه المتهمين ببعضهما  
البعض فهو عمل من عمال التحقيق والمحقق له مطلق الحرية في اجراءه اذا ما راي فائدة من ذلك  
تساعده على اظهار الحقيقه فان لم يفعل فلا تعليق على ذلك لان ذلك يتم وفق تقديره كمحقق في  
كيفية سير التحقيق وصولا لمبتغاه الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطلان  
الاقراءات الصادرة من المتهمين الثالث والسادس عشر على المتهم الرابع والعشرون كونها وليد اكراه  
مادى ومعنوى فمردودا عليه انه من المقرر قانونا ان قوله "متهم على متهم" اخر هي قرينة لا ترقى  
الى مستوى الدليل وللمحكمة ان تأخذ من اعتراف المتهم على نفسه او على غيره متى اطعانت الى  
صحة اعترافه وبمطالعه ماديات الدعوى فقد خلت الاوراق مما يثبت ما نعاه الدفاع من وقوع اكراه  
مادى ومعنوى على المتهمين الثالث والسادس عشر اثناء التحقيق معهما بالنيابة العامة وقد جاء  
ذلك الدفع محيل لا يحمل على الدفع الصريح الذى يجب ابدائه حتى تلتزم بالرد عليه اذا جاء مجهلا  
لم يحدد كيفية الاكراه المادى المعنوى الواقع على المتهمين والافصح عن شخصية مرتكبها والار  
ذلك على اقوال المتهمين الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

- واما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه بطلان  
اعتراف المتهمين امام النيابة العامة فمردودا عليه انه بمطالعه ماديات الدعوى قد خلت اوراقها الى

ما يؤيد ما نعاذ دفاع المتهمين باعترافهم امام النيابة العامة جاء وليد ارادة حرة واعية لم يشوبها  
ثمة بطلان وقد اطمأنت المحكمة الى اقرارهم بالتحقيقات الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا  
الدفع وعدم التعميل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع قوامه انتفاء  
جرائم الاتفاق الجنائي وانتفاء صور الاشتراك بالتخريب والاتفاق والمساعدة في حق المتهمين  
فمردود عليه ان المحكمة اطمأنت الى اتحاد ارادة المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون  
مع باقي المتهمين على ارتكاب جرائم التخريب العمدي والاتلاف ووضع النيران وحمل الاسلحة  
واستخدام القوة ضد المنشآت العامة المخصصة للنفع العام بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي واشاعه  
الفوضى في البلاد وكان ذلك منهم عن علم وارادة من خلال اعتراف المتهمين بتحقيقات النيابة  
العمية ونحريات الامن الوطني واقوال الشهود امام قضاء الحكم وما اطلعت عليه النيابة من خلال  
المعانيه التصويرية لاعمال التخريب التي وقعت على ابراج الكهرباء وكابينة الاتصالات واشربة  
اسكنك الحديدية مما حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعميل عليه.

وما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين الرابع والعشرون والخامس والعشرون من دفع آخر فهي من  
فيس الدفع الموضوعية التي تلت عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعاً حول التشكيك في أدلة الإثبات  
التي وثقت فيها المحكمة واطمأنت إليها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفاع  
المتهم الموضوعي والرد على كل شبه يثيرها الدفاع على استقلاله إذ أن الرد مستفاد من أدلة الإثبات  
مسألة الذكر ونسب اطمأنت إليها المحكمة وعولت عليها في التدليل على ثبوت الاتهام .

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان الاذن الصادر من النيابة العامة  
بضبط ونفيس العتيم لعدم جدية التحريات فمردودا عليه من المستقر عليه في هذا الاطار ان تقدير جدية  
التحريات وكفايتها يصدر الاذن من النيابة العامة هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى  
سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وإذا كان ذلك وكانت المحكمة تظمن لجديده التحريات التي  
اجريت بمعرفة الرائد محمد صلاح الضابط بقطاع الامن الوطني وأنه قد جد في اجراءها وصولا الى حقيقته  
مستفاد ويستند في اجراء تحرياته الى اسانيد وجرعات صحيحة ومصادره خاصة في الوصول الى  
حقيقته المتهم المتحري عنه وما نسب اليه من جرم خاصة وان التحريات شد ازرها وسانده وعزاه  
اعراف بعض المتهمين بالتحقيقات بالاشترار في الجرائم محل المحاكمة لذا فبن ما يثيره الدفع من عدم

جديدة التحريات لا يعدوا ان يكون ذلك كله من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الاثمة وفي سلطه محكمة الموضوع في استنباط معتقدها منها، وبات الدفع غير سديد متعلها رفضه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بالقبض وتفتيش المتهم لصدوره بعد إلقاء القبض على المتهم في ٢٠١٥/٤/٢٩ فمردودا عليه بأنه بمطالعه ماديات الدعوى نجد ان النيابة العامة اصدرت الاذن بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم بعد ان تاكدت من جدية التحريات وشخص مجريها واصدرت الاذن في ٢٠١٥/٤/٢٢ وتم تنفيذ الاذن وضبط المتهم بمعرفة الرائد/ كامل مصطفى الضابط بقطاع الامن الوطني في ٢٠١٥/٤/٢٧ اي بعد صدور الاذن بخمسة ايام وخلال المدة القانونية للاذن وهي شهر من تاريخ صدوره الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

- واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان اعتراف المتهم كونه وليد كره مادي ومعنوي فمردودا عليه انه بمطالعه ماديات الدعوى نجد خلو الاوراق مما يثبت ما نعاه دفاع المتهم وقد اطلعت المحكمة الى ان اعتراف المتهم امام النيابة العامة كان وليد ارادة حرة واعية دون الاكراه المزعوم وقد جاء الدفع مجهلاً لم يبين مقصده وممراده ولم يحدد وسائل الاكراه التي وقعت على المتهم وشخص المكره خاصة وان المتهم اعترف امام النيابة العامة وهي خصم شريف في الدعوى ولو ان هناك ثمة اكراه وقع على المتهم لاثبت المحقق ذلك في تحقيقه اما وقد حلت الاوراق مما يثبت ذلك الامر الذي حدا بالمحكمة الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان تحقيقات النيابة العامة لفصوره وعدم اثبات واقعه التعذيب والاحتجاز وعدم اجراء مواجهه بين المتهمين فمردودا عليه ان المحكمة اطلعت الى حيرة النيابة العامة وانها خصم شريف في الدعوى ولا يوجد في الاوراق ما يثبت وقوع تعذيب على المتهم وكان اعترافه وليد ارادة حرة واعية واما عن الاحتجاز بمطالعه ماديات الدعوى نجد انه تم ضبط المتهم في ٢٠١٥/٤/٢٧ بمعرفة الرائد/ كامل مصطفى الضابط بقطاع الامن الوطني وتم عرضه على نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧ وتم استجوابه خلال المدة القانونية المحددة بأربع وعشرون ساعة وتم ذلك وفق صحيح القانون واما عن مواجهه المتهمين ببعضهم البعض فبن ذلك موكل الى سلطة التحقيق اذا رأت ان مواجهه المتهمين يساعد على

في تحقيق مبتغاها من الوصول الى الحقيقة فهي سلطة تقديرية للمحقق الامر الذي تعين معه طرح  
هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

- واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه انتفاء جريمة الاشتراك  
المصوص عليها بالمادة ٩٦ عقوبات والتخريض بالمادة ٩٥ عقوبات فمردودا عليه ان المحكمة  
اطمأنت الى توافر جريمة الاتفاق الجنائي المسندة للمتهم وان ارادته اتحدت مع ارادة المتهمين في  
ارتكاب جرائم التخريب العمدى والاتلاف للمنشآت المخصصة للنفع العام وارتكب الجرائم المسندة  
اليه عن عمد وارادة منه وقصد تحقيق النتيجة المترتبة على ذلك واطمأنت الى ضلوعه في الجرائم  
الواردة بامر الاحاله من خلال ما سبق سرده من ادله لها اصلها الثابت في الاوراق وتحريات الامن  
الوطني وشهادة مجرى التحريات امام قضاء الحكم بهينة مغايرة وانه كان له دور من خلال  
مجموعه الرصد واشراكه في جرائم التخريب وحيازة واحراز السلاح والمفرقات والذخيرة مما يعين  
معه طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه عدم إطباق القيد الوارد بامر  
الاحالة فمردودا عليه ان المحكمة استخدمت حقها المخول لها بمقتضى المادة ٧٥ من قانون القضاء  
العسكى والمادة ٣٠٨ ج وقامت بتعديل القيد والوصف مع عدم الخروج عن العناصر الواردة بامر  
الاحاله وجاءت مطابقة للجرائم المسندة للمتهم وتناولها الدفاع في دفاعه الامر الذي حدا بالمحكمة  
الى طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه بطلان استجواب المتهم لعدم عرضه  
على النيابة العامة خلال ٢٤ ساعة بالمخالفة لنص المادة ٣٦ أج فمردودا عليه انه بمطالعة ماديات  
الدعوى نجد ان المتهم تم القاء القبض عليه بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٥ وتم عرضه على نيابه امن الدولة في  
نات ايود وتم استجوابه بمعرفة النيابة مع تدب محامى للحضور معه وقد تم ذلك وفق صحيح القانون  
وخالف المدعى القانونى للعرض على النيابة مما يتعين طرح هذا الدفع وعدم التعويل عليه.

واما بشأن ما اثاره دفاع المتهم السادس والعشرون من دفع قوامه انتفاء جريمة الحيازة والاحراز  
للسلحة والذخائر وانتفاء صلة المتهم بها فمردودا عليه ان جريمة حيازة واحراز الاسلحة النارية  
ودخولها سون ترخيص يكفى لقيامها مجرد الحيازة او الاحراز المادى طالما ان قصرت مدته واما  
كن البعث عليه ولو كن الامر عارض كون تلك الجريمة لا تتطلب سوى القصد الجنائى العام وهو



الحيازة و الاحراز عن علم و اراده و انه يكفي ان يبسط الجاني سلطانه على الاسلحة و الذخائر ولو لم تكن في حيازته الماديه و لما كان ذلك فقد اطمأنت المحكمة من مطالعتها لماديات الدعوى ان المتهم كان ضمن المشتركين فى جرائم التخريب العمدى الواردة بامر الإحالة و انه كان عضواً فى سجنه المتنفذ و منهم من حمل السلاح و الذخيرة و المفرقات و يكفي ان يكون المتهم قد حاز السلاح بالواسطة و هذا ما اطمأنت اليه المحكمة و ارتاح اليه ضميرها الامر الذى حدا بالمحكمة الى طرح ذلك الدفع و عدم التعويل عليه .

- و اما بشأن ما اثاره دفاع المتهمين السادس و العشرون من دفعات اخرى فهى من قبيل الطوع الموضوعيه التى تلقف عنها المحكمة إذ انها تدور جميعاً حول التشكيك فى أدلة الإثبات التى وثقت فيها المحكمة و اطمأنت اليها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفاع المتهم الموضوعى و الرد على كل شبه يثيرها الدفاع على استقلاله إذ أن الرد مستفاد من أدلة الإثبات سالفه الذكر و اتى اطمأنت اليها المحكمة و عولت عليها فى التذليل على ثبوت الإتهام .

و حيث السبب ان الاتهامات المسندة الى المتهمين مرتبطين فيما بينهم ارتباطاً لا يقبل التجزئة كونهم وليد نشاط إجرامى واحد لذا فقد عملت المحكمة نص المادة ٣٧ عقوبات و قضت فى حكمها بعقوبته واحده هى عقوبة الجريمة ذات الوصف الاشد .

و حيث ان المحكمة فى مجال تقدير العقوبة قد اخذت المتهمين السابع و الثامن و الخامس و العشرون بقسط من الرأفة فى حدود ما تسمح به المادة ١٧ عقوبات .

- و حيث ان الاسلحة و الذخائر و المبالغ المالىة و أجهزة التايمر و الهواتف المحمولة و الادوات بمصبوطه و السيرة الهيونداى العملاقة للمتهم السابع حيازتها و استخدامها فى الجرائم الواردة بامر الاحالة تشكل جريمة فقد عملت المحكمة نص المادة ٣٠ عقوبات و قضت بمصادرتها

و اما بشأن ما نسبته النيابة العسكرية الى كلا من المتهمين السادس / المدعو / مصطفى عبد الله محمد قابل و التاسع المدعو / بركة محمود يوسف أبو صليحة و الخامس عشر / المدعو / محمد على عبد المجيد حفجى و الحادى و الثلاثون / المدعو / سعد عبد الحكيم أحمد مطر و الثانى و الثلاثون المدعو / وليد السيد عبد العزيز عامر خضر بامر الاحالة فإنه باستعراض وقائع وظروف وملابسات الدعوى فإن المحكمة ترى ان الاتهامات المسندة للمتهمين سالفى الذكر تحيط به من جوانبه جميعاً ظللال كثيفه من السمكوث و التريبة بما لا تطمئن معه المحكمة الى صحة الاتهامات المسندة اليهم وقد احاط الشك بليله الثبوت

فى حق هؤلاء المتهمين بالاضافه الى خلو الاوراق من دليل يقينى على صحة الاتهامات المسندة للمتهمين  
سألتى الذكر والمحكمة ترى ان الاتهامات قامت فى حق المتهمين على مجرد الظن ولما كان من المستقر  
عليه ان المحكمة اذا اكتفت بعدم الاطمئنان دون ذكر الاسباب فلا معقب على قضائها.

ولما كان ذلك وكان الدليل القالم فى الاوراق قبل المتهمين سألتى الذكر لم تظمن إليه المحكمة بعد ان احاط  
به الشك بما لا ينهض معه كدليل تظمن إليه المحكمة على صحة الاتهامات وثبوتها فى حق المتهمين الامر  
الذى يتعين معه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ أج والقضاء ببرائتهم مما اسند اليه بامر الاحالة.

#### فصله الاسباب

#### الحكم

#### باسم الشعب

بعد الإطلاع على مواد الإتهام والمادتين :- ٣٠٤ ، ٣٠٨ أج ، المواد ١٧ ، ٣٠٠ ، ٣٢ من قانون العقوبات ،  
والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن الاسلحة والذخائر .  
والمادتين ٧٥ ، ٧٧ من قانون القضاء العسكرى .  
وبعد المداولة قانوناً :-

اولاً حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة كلا من المتهم الثالث/ صلاح محمد احمد بحيرى والمتهم  
الثانى عشر/ عبد المقصود محمود حميدة عبد المقصود والمتهم السادس عشر المدعو/ انس احمد  
خليفى احمدى والمتهم السابع عشر المدعو/ مصطفى سعد مصطفى القصاص والمتهم الرابع  
والعشرون المدعو/ صلاح عبد العاطى محمد يوسف والمتهم السادس والعشرون المدعو/ صهيب  
السيد عبد الغنى يونس بالسجن المؤبد وتغريم كلا منهم مبلغ خمسة الاف جنيهها نظير ما اسند اليهم  
بقرار الاتهام .

ثانياً حضورياً بمعاقبة كلا من المتهم السابع المدعو/ شريف مختار محمد شاهين والمتهم الثامن  
المدعو/ ياسر قطب سيد ابراهيم الحنفى والمتهم الخامس والعشرون المدعو/ عمرو عبد الرحمن  
عبد الشافى خليل بالسجن المشدد لمدة خمسة عشر سنة وتغريم كلا منهم مبلغ خمسة الاف جنيهها  
نظير ما اسند اليهم بقرار الاتهام .

ثالثاً غيابياً بمعاقبة كلا من المتهم الاول المدعو/ على عبد القادر شندى عبد الغفار والمتهم الثانى  
المدعو/ احمد عبد الحليم احمد زين والمتهم الرابع المدعو/ اسامه محمد على حساين سويلم  
والمتهم الخامس المدعو/ هانى لبيب فرج حامد حسام والمتهم العاشر المدعو/ محمد احمد عبد  
العزيز خليفه والمتهم الحادى عشر المدعو/ عاطف عمرو عبد الغنى الهوارى والمتهم الثالث عشر

المدعو / احمد محمد عبد المعز سفيان والمتهم الرابع عشر المدعو / سامي صبرى عبد الحميد عبد  
الدايم والمتهم الثامن عشر المدعو / على احمد خليفى احمدى والمتهم التاسع عشر المدعو / اسامة  
جمال ابراهيم سعد والمتهم العشرون المدعو / عامر محسن محمد احمدى والمتهم الحادى  
والعشرون المدعو / انس سامى طه شرف والمتهم الثانى والعشرون المدعو / انس فوزى السيد  
شحاته زغلول والمتهم السابع والعشرون المدعو / احمد محمد على الشريف والمتهم الثلاثون  
المدعو / عبد الرحمن محمد عبد العاطى السقا بالسجن المؤبد وتغريم كلا منهم مبلغ عشرون الف  
جنيها نظير ما اسند اليهم بقرار الاتهام .

رابعاً غائباً بمعاينة كلا من المتهم الثالث والعشرون المدعو / مصطفى حازم محمود زنتى  
والمتهم الثامن والعشرون المدعو / بلال محمد عبد العاطى السقا والمتهم التاسع والعشرون  
المدعو / السيد على محمد جلبان بالسجن المؤبد نظير ما اسند اليه بقرار الاتهام .

خامساً مع الزام جميع المتهمين برد قيمة التلقيات حسب تقدير جهات الاختصاص

سادساً مصادرة الأسلحة والذخائر والمبالغ المالية واجهزة التايمر والهواتف والادوات المضبوطة  
موضوع الدعوى وكذا مصادرة السيارة المملوكة للمتهم السابع

سابعاً حضورياً ببراءة كلا من المتهم السادس المدعو / مصطفى عبد الله محمد قابل والمتهم  
التاسع المدعو / بركة محمود يوسف ابو صليحه والمتهم الخامس عشر المدعو / محمد على عبد  
المجيد خفاجى والمتهم الحادى والثلاثون المدعو / سعد عبد الحكم احمد مطر والمتهم الثانى  
والثلاثون المدعو / وليد السيد عبد العزيز عامر خضر مما نسب اليهم بقرار الاتهام

صدر هذا الحكم وتلى لنا بالجلسة المنعقدة بمقر المحكمة العسكرية بالجبل الاحمر اليوم الاربعاء  
الموافق الاول من شهر مارس لعام ألفين وسبعة عشر عشر ميلادية .

القاضي

محمد هانى سامي

رئيس المحكمة العسكرية للجنايات د

قرأ السيد القاضي

لصحة على كل حال

١٧  
١٥

القاضي

الحاج احمد  
قائد الشرطة



النيابة العامة

مكتب النائب العام

نيابة أمن الدولة العليا

شهادة

بالإطلاع على دفتر حصر التحقيقات تبين أن موضوع القضية رقم ٨٦٠ لسنة ٢٠١٧ حصر أمن الدولة العليا هو الإفراج عن متهمين محبوسين محالين على ذمة القضية رقم القضية رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠١٦ حصر أمن الدولة العليا المقيدة برقم ١٤١٢ لسنة ٢٠١٧ جنایات مركز شبين الكوم والمقيدة برقم ١٩ لسنة ٢٠١٦ جنایات أمن الدولة العليا ، والقضية لازالت قيد التحقيقات.

وهذه شهادة منا بذلك

تحريراً في ٢٧ / ٨ / ٢٠١٧

رئيس القلم الجنائي

لنيابة أمن الدولة العليا



"محمود فاروق الدسوقي"





٦٣ ٣

وزارة الدفاع

إدارة المدعى العام العسكري

فرع أمن الدولة والتحقيقات الخاصة

القيود: ٥٠٦/عمومي/٢٠١٨/٢١٣

التاريخ: ٢٠١٨/١/١٧

السيد المستشار المحامي العام الأول

لنائبية أمن الدولة العلياجنس جبين (بدر)

إمضاء لكتابكم رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٠١٨/١/١٤ بشأن قرار محكمة جنايات المنوفية  
 ١/د في القضية رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠١٦ حصر أمن دولة عليا وطلب موافقتكم بصورة رسمية  
 من الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٥/١٨٨ جنايات ع شمال القاهرة .  
 مرسل لكم طيه صورة رسمية من أسباب الحكم الصادر في القضية المشار إليها بعالية .

مع دافتر النجاشي

لواء/ صلاح محمد الرويني

المدعى العام العسكري

( بالتفويض التوقيع )

عميد/ أشرف فريد تسيل

مساعد المدعى العام العسكري

تاريخ  
 ٢٠١٨/١/١٨  
 محمد